مدونة المناهج السعودية

https://eduschool40.blog

الموقع التعليمي لجميع المراحل الدراسية

في المملكة العربية السعودية

@Lawgeekery

مراجعة: القانون الدستوري

قون141 – LAW141

هذا الملف قد يساعدك على مراجعة المعلومات وترتيبها، ولكنه ليس مرجعًا أساسيًا؛ فقد يرد عليه النقص أو الخطأ.

Deamalrebdi@gmail.com

ديم إبراهيم الربدي

1438هـ | 2017م

Lawgeekery.wordpress.com

هذا العمل مجهود شخصي، وهو عبارة عن تلخيص لمحاضرات مقرر [القانون الدستوري] والهدف منه المساعدة على مراجعة المعلومات وترتيبها وليس مرجعًا رئيسيًا، فقد يرد عليه النقص أو الخطأ.

المرجع: بن باز، أحمد بن عبدالله، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة 1436هـ.

حقوق هذا العمل محفوظة، وهو مخصص للاستعمال الشخصي ولا يسمح ببيعه.

مراحل نشأة القانون الدستوري

المرحلة الأولى

نشأت قواعد القانون الدستوري مابين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر ابتداءً بعهد الإغريق ثم الإمبراطورية الرومانية مرورًا بالعصور الوسطى حتى ظهور الدولة الوطنية "القومية" وماصاحبها من تطورات خلال عصري (النهضة والتنوير)

المرحلة الثانية

ظهرت بوادر علم القانون الدستوري بظهور بعض المعاهد في شمال إيطاليا والتي بدأت بتقديم محاضرات عن نظام الحكم ومؤسسات الدولة وقد استمرت هذه المؤسسات الأكاديمية في تدريسها قرابة أربعة عقود (أربعين عام).

المرحلة الثالثة

في فرنسا: بدأ هذا العلم يكتسب أهمية بعد الثورة الفرنسية التي أطاحت بالملك شارل العاشر ونصبت ابن عمه الدوق لويس فيليب. كما طرحت تعديلات دستورية جذرية من أهمها:

1. الحكم بناء على الإرادة الشعبية وليس منحة إلهية
2. التأكيد على مبدأ الحريات العامة

المرحلة الرابعة

ساهمت الثورة الأمريكية 1776م في تطور القانون الدستوري من خلال إسهامات المفكرين والفلاسفة أمثال: جان جوك روسو و جون لوك و توماس هوبز، وظهرت على أيديهم نظرية العقد الإجتماعي والتي تنظم علاقة الملك والشعب بوجود حقوق متقابلة بين الرعية والملك.

القانون الدستوري مصطلح حديث النشأة مقارنة بغيره من القوانين الأخرى حيث كان يعرف بمسميات مختلفة (نظام السلطات العمومية، القانون النظامي، أو القانون الأساسي)

مفهوم القانون الدستوري

يعرف القانون الدستوري بأنه " مجموعة القواعد القانونية التي تنظم خمس مواضيع دستورية أساسية: شكل الدولة ونظام الحكم فيها والسلطات العامة، وعلاقة الدولة بالفرد وعلاقة الفرد بالدولة. "

وظيفته "تنظيم التعايش السلمي بين السلطة والحرية في إطار الدولة"

يتكون الدستور السعودي من مجموعة وثائق:
الشريعة الإسلامية، النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الوزراء، مجلس الشورى، نظام القضاء، نظام هيئة البيعة ونظام المناطق.

مصطلحات تتداخل مع القانون الدستوري

الدستور
هو وثيقة أو مجموعة الوثائق التي تناقش المواضيع الدستورية والمواضيع ذات الصبغة الدستورية (الكتاب)

القانون الدستوري
القواعد القانونية التي تنظم المواضيع الخمس.
(النصوص الموجودة في وثائق الدستور)

النظام الدستوري
النظام السياسي الذي يتصرف طبقًا لأحكام الدستور. (كيفية تطبيق نصوص الدستور)

يجب التمييز بين نصوص الدستور من حيث موضوعها:
فالمواضيع ذات الطابع الدستوري هي القوعد القانونية التي يقوم عليها نظام الحكم وسلطاته "المواضيع الخمس"
أما المواضيع ذات الصبغة الدستورية فهي مواضيع ليست دستورية بالأصل (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وغيرها) لكنها اكتسبت الصبغة الدستورية لمجرد النص عليها في دستور الدولة.

@Lawgeekery

مصادر القانون الدستوري

مصادر رسمية (مباشرة)

التشريع

الوثائق الدستورية

هي الوثائق التي تحتوي النصوص ذات الطابع الدستوري بالأصل أو ذات الصبغة الدستورية والتي تنشأ من قبل السلطة التأسيسية الأصلية (السلطة التي تضع دستور الدولة لأول مرة) أو السلطة التأسيسية المنشأة (وهي التي تقوم بمهمة تعديل الدستور القائم)

تختلف الطرق المتبعة في وضع الوثائق الدستورية:

- المنحة
- العقد
- الجمعية التأسيسية
- الاستفتاء الشعبي

كما تختلف مضامين الدستور من دولة لأخرى.

القوانين الأساسية

هي مجموعة من القواعد القانونية التي تناقش المواضيع الدستورية الأصل والمواضيع ذات الصبغة الدستورية وتصدرها السلطة التشريعية. (إما أن السلطة التشريعية تصدرها من تلقاء نفسها بمبادرة منها، أو أن يوجه لها بوضع أنظمة بناءً على نص دستوري يخولها تلك الصلاحية)

وتنقسم القوانين في طبيعتها إلى ثلاثة أنواع: الأنظمة الأساسية والأنظمة العادية والأنظمة الفرعية "اللوائح والقرارات الإدارية"

العرف الدستوري

العرف: سلوك معين يمارسه الأفراد فترات زمنية طويلة بانتظام واضطراد مع الإعتقاد بإلزاميته وعدم جواز مخالفته.

والعرف الدستوري: يعني القواعد العرفية المتوارثة عبر الزمن.

الركن المادي

يشترط للركن المادي أربعة شروط هي:

- صدور الأعمال والتصرفات من إحدى الهيئات الحاكمة في الدولة.
- أن يتصف بالعمومية ممايعني قبوله من جانب الهيئات الحكومية الأخرى.
- الاستمرارية في تطبيقه.
- مضي فترة زمنية غير محددة على تطبيقه.

الركن المعنوي

يستند الركن المعنوي على عامل *الالتزام* بالقاعدة القانونية بحيث تكون موجبة الاتباع من قبل أفراد المجتمع والهيئات الحاكمة كما أنها *مرتبطة بجزاء* يوقع على من يخالف أحكام هذه القاعدة الدستورية العرفية.

مصادر غير رسمية (غير مباشرة)

الفقه

آراء فقهاء القانون واجتهاداتهم وتعليقاتهم وانتقاداتهم حول أحد المواضيع الدستورية المتعلقة بالنظام الدستوري

القضاء

يعني أحكام المحاكم المختصة حول مسألة دستورية معينة

السوابق القضائية

مجموعة الأحكام الصادرة في قضايا سابقة متعلقة بالمواضيع الدستورية.

مصادر ذات مرجعية دولية

المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدخل في تكوين دستور الدولة.

تقسيم الدول من حيث مصدر القاعدة الدستورية

دول الدساتير العرفية

تعتمد دساتير هذه الدول على **القواعد الدستورية العرفية** والقواعد الدستورية المكتوبة (**الوثائق الدستورية والقوانين الأساسية**) ولا يتعارض مصدر القاعدة العرفية مع كونها مكتوبة. لأن العبرة في القواعد القانونية بالمصدر الذي جاءت منه.

دول الدساتير المكتوبة

يستمد القانون الدستوري في البلاد ذات الدساتير المكتوبة مبادئه وقواعده من ثلاثة مصادر هي: **الوثيقة الدستورية، القوانين الأساسية والعرف الدستوري.**

دول ذات مرجعية دولية

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة للحروب والصراعات، حيث فرضت بعض المنظمات الدولية أن تدرج الدول نصوص **المعاهدات والاتفاقيات** ضمن دستورها، بما يسمى دسترة قواعد القانون الدولي، وذلك ليتم احترامها من قبل الدول.

تستخدم الدول كل أنواع الدساتير، ولكن تم تصنيفها بناءً على الثقل الأكبر لنوعية القاعدة الدستورية.

@Lawgeekery

نشأة الدولة

نظرية القوة

تقوم الدولة عندما يتمكن فرد أو فئة من الناس بفرض نفوذهم أو قوتهم على باقي أفراد المجتمع ويخضعون لسلطته التي تمثل السلطة الحاكمة. والقوة لا تتمثل فقط في القوة المادية وإنما تشمل مظاهر أخرى كالقوة الفكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو الشخصية الكارزمية. وقد تصدق هذه النظرية نشأة كثير من الدول القديمة.

النظرية الدينية (الثيوقراطية)

نشأة الدولة ومصدر السلطة الله.

فالله هو الذي يقوم باختيار الحكام لحكم الشعب، وبناء على لك يجب أن تسمو إرادة الحكام على إرادة الشعب.

وقد أخذ بهذه النظرية قديمًا، فمنهم من أخذ بنظرية الطبيعة الإلهية للحاكم كما في مصر القديمة الصين والهند، ومنهم من أخذ بنظرية الحق أو التفويض الإلهي كما كان سائدًا في أوروبا المسيحية في القرون الوسطى.

جدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية لم تقم على أساس النظرية الدينية، كما أن الإسلام لم يأخذ بها وإنما يتم اختيار الحاكم وفق قواعد شورية إسلامية ليحكم على أساس ماورد بالقرآن الكريم والسنة النبوية.

نظرية العقد الاجتماعي

وهي النظرية التي ظهرت بين مفكري القرنين السابع والثامن عشر (جان لوك وجان جاك روسو وهوبز) وتتلخص وجهة نظرهم في أن أصل نشأة الدولة هو التعاقد بين الملك والشعب بتقديم حقوق والتزامات متقابلة لتحقيق مصلحة كل منهم.

نتج عن هذه النظرية ما أصبح يطلق عليه في القانون الدستوري بالإرادة العامة أو الإرادة الشعبية.

ثم مابات يعرف لاحقًا: بدولة القانون والمؤسسات والحقوق والحريات العامة.

نظرية تطور الأسرة

تفترض هذه النظرية أن بداية نشأة الدولة يعود إلى الأسرة وتطورها إلى عشيرة ثم قبيلة ثم دولة.

وتعد هذه النظرية من أضعف النظريات لتفسير نشأة الدولة.

نظرية التطور التاريخي (الطبيعي)

تفترض أن الدولة لم تنشأ نتيجة عامل واحد بعينه، وإنما نشأت نتيجة عدة عوامل مختلفة لا يمكن حصرها بشكل محدد.

وتختلف نشأة كل دولة عن الأخرى نتيجة لاختلاف الظروف الطبيعية والتاريخية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

تعد هذه النظرية من أقرب النظريات المفسرة لنشأة الدولة السعودية في مراحلها الثلاث.

نشأة الدول وفقًا لقواعد القانون الدولي العام

نشوء الدولة من تلقاء نفسها

استيطان مجموعة من الناس على إقليم غير تابع لأي سيادة، وتشكيل معالم دولة عليها.

الانفصال والتفكك

تنشأ الدولة نتيجة ثورة أو حرب أهلية بانقسام أو تفكك الدولة إلى دولتين أو أكثر.

الإندماج

تنشأ الدولة نتيجة دخول كيانات أو دول في اتحاد دولة واحدة جديدة.

العمل القانوني

نشوء الدولة نتيجة معاهدات أو قرارات صادرة من مؤتمرات أو منظمات دولية أو قرارات واتفاقيات دولية.

مفهوم وتعريف الدولة الوطنية

تعتبر الدولة مرحلة من مراحل التطور الإنساني. وقد ظهرت بمفهومها المعاصر فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر خلال عصر النهضة والتنوير.

وقد عرف الإسلام مفهوم الدولة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة.

تعرف الدولة بأنها: مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة على جزء معين من الكرة الأرضية محدودة المعالم والحدود، ويخضعون لسلطة هيئة حاكمة ذات سيادة.

خصائص الدولة:

1. لها شخصية اعتبارية مستقلة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يتولون إدارتها
2. السيادة ملك للدولة والهيئة الحاكمة أداة لممارستها.
3. تقود الدولة على مبدأ القانون الذي يخضع له الجميع دون استثناء.

أركان الدولة الوطنية

أركان داخلية

الشعب

جماعة من الناس يعيشون على إقليم معين من الأرض، ويخضعون لنظام سياسي معين.

- لا يشترط في الشعب عدد معين.
- ولا يشترط لتكوين شعب الدولة روابط معينة إذ أن انتسابهم للدولة وخضوعهم لسلطانها وتمتعهم بحمايتها برابطة الجنسية.

ونفرق بين الشعب والسكان والأمة:

فالشعب يقصد به الأفراد الذين يتمتعون بجنسية الدولة

أما السكان فجميع من يقيم على إقليم الدولة سواء من شعبها أو من الأجانب.

أما الأمة فعبارة عن مجموعة من الناس يشتركون في العديد من الخصائص كوحدة الدين أو اللغة والعرق وغيرها.

الإقليم

منطقة معينة من الأرض محدودة المعالم والحدود، يقيم عليها الشعب بصفة دائمة ويخضعون فيه لنظام سياسي معين.

- لا يشترط أن يكون الإقليم متصلًا بل من الممكن أن يكون منفصل الأجزاء فقد يتكون من مجموعة جزر وقد يقع على قارة بأكملها أو أكثر من قارة.
- ولا يشترط في الإقليم مساحة معينة.

الإقليم الأرضي (البري):

يتكون من اليابسة التي يتم تحديدها إما بحدود طبيعية أو مائية "أنهار/بحار" أو صناعية أو علامات بارزة أو بخطوط الطول والعرض.

كما تعتبر البحيرات الداخلية في حكم الإقليم البري إلا إذا كانت على حدود مشتركة فهي في حكم الإقليم المائي.

الإقليم الجوي:

الفضاء الخارجي الذي يعلوا الإقليمين الأرضي والمائي وتمارس الدولة عليه سيادتها.

الإقليم المائي:

يشتمل على المياه الداخلية كالأنهار والبحيرات الواقعة داخل إقليم الدولة والبحر الإقليمي (المياه المحاذية لشواطئ الدولة)

وفقًا لقواعد القانون الدولي العام.

تلتزم الدول فيما يتعلق بالبحار:

باثني عشر ميلًا بحريًا من اليابسة باتجاه البحر كحد أقصى لطول البحر الإقليمي، ماعدى ذلك مما لا يخضع لسلطة أي دولة فيسمى أعالي البحار

الهيئة الحاكمة

مجموعة من الأشخاص تمارس السلطة السياسية على كل من الشعب والإقليم. وتؤدي وظائف الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

خصائص الهيئة الحاكمة

- أولًا: القدرة على فرض وحفظ الأمن والنظام داخل الدولة
- ثانيًا: القدرة على إدارة شؤونها الداخلية
- ثالثًا: تمثيل مصالح الدولة في الخارج

لسيادة الهيئة الحاكمة مظهرين:

أولًا: على الصعيد الداخلي

فهي تعد أعلى تنظيم داخل الدولة وتملك أمر الفصل بين المنازعات التي تنشب بين الأفراد والوحدات الداخلية. (قطع الفتن الداخلية)

ثانيًا: على الصعيد الخارجي

فهي تتمتع بالإستقلال السياسي في تعاملها مع أشخاص القانون الدولي.

وتباشر الهيئة الحاكمة وظائفها بواسطة السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويوضح النظام الأساسي أو دستور الدولة وظيفة كل سلطة.

ركن خارجي

الاعتراف الدولي

حالة تنشأ بموجبها دولة جديدة على المسرح الدولي مما يتطلب من الدول القائمة التسليم بوجودها والتعامل معها كشخص من أشخاص القانون الدولي.

الخطوة التي تسبق الإعتراف هي *الإعلان* عن قيام الدولة بعدما تتوفر لديها المقومات القانونية اللازمة.

والمقصود بالإعلان: إشعار أشخاص القانون الدولي بقيام كيان جديد على المسرح الدولي.

ويعد هذا الإجراء ضروريًا يستوجب تسجيله حتى تكتسب صفة الأهلية القانونية التي ترشحها للإنضمام للجماعة الدولية.

نظريات الإعتراف الدولي

النظرية المنشئة:

تفترض أن توفر الأركان الثلاثة لوحدها لا يضمن لها اكتساب الشخصية القانونية الدولية، ولابد من حصولها على الإعتراف من المجموعة الدولية، وبالاعتراف يتحول وجود الدولة المادي إلى قانوني.

النظرية المقررة:

تقوم على فكرة أنه بمجرد توفر الأركان الثلاثة فإن هذا يجعل الدولة قادرة على اكتساب الشخصية القانونية الدولية فلا حاجة للاعتراف كشرط مسبق للانتساب إلى المجموعة الدولية.

@Lawgeekery

أشكال الدول

الدولة الموحدة (البسيطة)

هي الدولة التي تكون السيادة فيها موحدة بحيث تتركز السلطة في يد حكومة مركزية واحدة تتولى تصريف كل شؤون الدولة الداخلية والخارجية وسلطة تشريعية واحدة ودستور واحد.

فسمات هذه الدولة: وحدة المصدر التشريعي ووحدة الدستور ووحدة القانون.

كما أن تعدد التشريعات أو القوانين لا يمس بوحدة الدولة مادام المصدر التشريعي واحدًا.كما أنها ليست بالضرورة موحدة السلطة الإدارية. فوصف الدولة الموحدة ينطبق على كل دولة تتمتع بوحدة السيادة والمصدر التشريعي والدستور.

الدولة المركبة (الاتحادية)

هي عبارة عن دولتين أو أكثر اتحدت فيما بينها من أجل تحقيق أهداف مشتركة

وتختلف أشكال الإتحاد كما تختلف قوته باختلاف الأداة القانونية المنشئة لهذا الإتحاد (المعاهدة/الدستور)

الاتحاد الشخصي

- انجلترا وهانوفر
- هولندا ولكسمبروج

اجتماع دولتين أو أكثر تحت حكم رئيس واحد مع احتفاظ كل دولة بكامل سيادتها واستقلالها.

ينشأ غالبًا نتيجة اجتماع حق وراثة عرش دولتين في أسرة واحدة أو باتفاق دولتين.
والسمة المميزة لهذا الإتحاد هو وحدة رئيس الدولة.
لأن مصير الإتحاد مرتبط ببقائه في السلطة وبمجرد غيابه ينهار الإتحاد.

مايترتب على الاتحاد الشخصي

1. احتفاظ كل دولة بكامل شخصيتها الدولية
2. يعد رعايا كل دولة أجانب للدول الأعضاء
3. كل دولة مسؤولة عن تصرفاتها القانونية كما تعد الحرب بينهم دولية.
4. يمارس الرئيس سلطاته بصفته رئيس إحدى دول الإتحاد وقد يمارسها بصفته رئيس للاتحاد.

الاتحاد الحقيقي التام

- النمسا والنرويج
- النمسا والمجر

انضمام دولتين أو أكثر في اتحاد دائم تحت قيادة ملك أو رئيس واحد وحكومة واحدة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية مع احتفاظ كل دولة بدستورها وإدارة شؤونها الداخلية.

نتائج الإتحاد الفعلي التام

1. قيام شخصية دولية جديدة هي دولة الإتحاد.
2. الحرب التي قد تنشب بين إحدى الدول ودولة أجنبية تعد حربًا على الإتحاد كله، كما أن الحرب بين دول الإتحاد حربًا أهلية.
3. يوحد التمثيل الدبلوماسي للدول الأعضاء
4. تبرم السلطات الإتحادية المعاهدات الدولية باسم الإتحاد إذا كان الموضوع خاصًا بشؤون الإتحاد، وباسم دولة من الدول الأعضاء إذا كان الموضوع مختصًا بأمور داخلية للدولة كشؤون التجارة وتسليم المجرمين.

الاتحاد التعاهدي الكونفدرالي

- الاتحاد الأوروبي
- جامعة الدول العربية

اتحاد دولتين أو أكثر بموجب معاهدة تحقيقًا لأهداف مشتركة مع احتفاظ كل دولة بكامل سيادتها داخليًا وخارجيًا.

ينشأ الاتحاد بمقتضى معاهدة ويتولى تنظيم شؤون الإتحاد هيئة عليا ذات طابع سياسي ولكنها ليست دولة بمعناها الدستوري. ويعد حق الانفصال من العلامات المميزة للاتحاد التعاهدي وذلك خلافًا للاتحاد المركزي.

مايترتب على الاتحاد التعاهدي

1. لا تنتج عنه دولة جديدة بل تحافظ كل دولة على شخصيتها واستقلالها في الجانبين الداخلي والخارجي
2. يعد رعايا كل دولة أجانب بالنسبة للأخرى
3. الحرب التي قد تنشب بينهم تعد حرب دولية لا أهلية.

الاتحاد الفيدرالي

- الولايات المتحدة الأمريكية
- جنوب أفريقيا

اندماج دولتين أو أكثر اتحادا تفقد فيه الدول الأعضاء شخصيتها الدولية مع احتفاظها ببعض السيادة الداخلية وقيام شخصية دولية جديدة تسمو على الدول الأعضاء.

ينشأ الإتحاد بموجب دستور اتحادي وتنشأ بموجبه سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية اتحادية وحكومة مركزية.
ويجب الإشارة إلى أن هذا الإتحاد لا يتم من خلال معاهدة تبرمها الدول وإنما بالدستور.

خصائص الإتحاد المركزي

1. ينشأ الاتحاد المركزي على أساس دستوري على خلاف الاتحادات الأخرى التي تنشأ بموجب معاهدات.
2. تفقد الدول الأعضاء شخصيتها لدولية وتنشأ شخصية دولية جديدة هي دولة الإتحاد
3. يتمتع رعايا الدول بجنسية واحدة (جنسية دولة الإتحاد)
4. الحرب التي قد تقع بين الأعضاء هي حرب أهلية.

@Lawgeekery

أشكال الحكومات

تعريف الحكومة:
بمفهومها الضيق تقتصر على السلطة التنفيذية ومن يقوم بها.
أما المفهوم الواسع فيشير إلى كيفية ممارسة السلطة ونظام الحكم في الدولة.

ويفرق الفقهاء بين مصطلحي الحكومة والدولة: فمفهوم الدولة أكثر اتساعًا من الحكومة. فوظيفة الدولة التعبير عن الصالح العام بينما الحكومة تعكس انتماءات معينة، كما أنه من خلال الحكومة تقوم الدولة بممارسة وظائفها، أيضًا، الدولة أكثر استقرارا واستمرارا من الحكومة التي تتعرض للتعديل والتغيير.

من حيث طريقة اختيار رئيس الدولة

الحكومة الملكية

أقدم أشكال الحكومات. وينتقل فيها الحكم بالوراثة باعتباره حقًا موروثًا لا يشارك فيه أحد. يسمى الحاكم ملكًا أو إمبراطورًا أو سلطان أو أمير.. وتتولى دساتير الدول الملكية توضيح كيفية توارث العرض ومسؤولياته الدستورية.

ويعد النظام الملكي البريطاني من أقدم الأنظمة الملكية، وهو الذي نشأ عنه قاعدة عدم مسؤولية الملك والتي يعبر عنها بـ"الملك لا يخطئ" لأن المسؤولية الجنائية تقع على عاتق رئيس الوزراء.

الحكومة الجمهورية

هي التي يتولى السلطة فيها رئيس منتخب ولمدة محددة، ويتولى دستور الدولة تحديد مدة الرئاسة وعدد المرات التي يسمح له فيها الترشح وصلاحياته. كما أن الرئيس يلتزم بالمسؤولية الجنائية عن الدولة.

طرق الإنتخاب

أ. إنتخاب الشعب: قيام الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
ب. انتخاب البرلمان: بانفراد البرلمان بعملية الانتخاب.
ج. اشتراك الشعب والبرلمان.

من حيث مصدر السيادة

الحكومة الفردية

التي تتركز فيها السلطة بيد شخص واحد. ويوصف هذا النموذج بالحكم الاستبدادي أو الديكتاتوري.

خصائصها

1. تركيز السلطة بيد شخص واحد بدون أي قيود قانونية على سلطته.
2. منع ظهور أي قوة منافسة أو معارضة.
3. ضعف أو عدم وجود مظاهر لمجتمع مدني.
4. وجود فجوة بين القانون المنصوص وتطبيقه.

حكومة الأقلية

يتولى السلطة في هذه الحكومة فئة قليلة من الأشخاص. يطلق على الحكومة أرستقراطية إذا كانت المجموعة مبنية على أساس اجتماعي أو علمي أو عرقي. ويطلق عليها بالأوليجارشيه إذا كانت الفئة الحاكمة تنتمي إلى طبقة الأغنياء.
وتعد هذه الحكومة مرحلة انتقالية من حكومة الفرد إلى الحكومة الديمقراطية.

الحكومة الديمقراطية

يتم الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع من خلال انتخابات حرة ونزيهة. فالسلطة في الحكومة الديمقراطية في يد الشعب. وتمارس الحكومة صلاحياتها في تسيير شؤون الدولة وإصدار القوانين استنادًا على أحكام الدستور والقوانين.

خصائصها

1. حرية المواطنين في تشكيل مختلف التنظيمات والانضمام إليها.
2. حرية التعبير والمعتقد
3. حق التصويت والترشح للمناصب العامة

أنواع ممارسة الديمقراطية

- **ديمقراطية مباشرة**: مشاركة المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط بصورة مباشرة في صنع القرار
- **ديمقراطية نيابية**: قيام المواطنين الذين يحق لهم التصويت بإنتخاب ممثلين عنهم يتولون ممارسة السلطة نيابة عنهم.
- **ديمقراطية مختلطة**: المزج بين الديمقراطية المباشرة والنيابية.

من حيث الخضوع للقانون

الحكومة الإستبدادية

هي التي تستمد سلطتها من شخص أو حزب واحدوتلقى الدعم والتأييد من أجهزة الجيش والأمن وفي هذه الحالة فإن أوامر وتعليمات الفئة الحاكمة تنفذ دون الرجوع إلى الشعب أو التقيد بأحكام القانون.

الحكومة القانونية

تلتزم بأحكام القانون في ممارستها لسلطاتها في جميع الظروف والأحوال. فهي مقيدة في تصرفاتها بحيث تتوزع فيها الصلاحيات والاختصاصات بين ثلاث هيئات تتبادل الرقابة بينها.

@Lawgeekery

الأنظمة السياسية المعاصرة

النظام السياسي والقانون الدستوري

إن التشابه بين النصوص الدستورية في الدول المختلفة لا يعني التشابه في النظم السياسية. وذلك لأن النظام السياسي بمفهومه الواسع أشمل من مصطلح القانون الدستوري.

فالمقصود بالنظام السياسي يتجاوز الإطار القانوني ليشمل مواضيع أخرى قد لا يتم النص عليها مباشرة في الدستور كالأمور الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والإيدولوجية والثقافية وغيرها من العناصر المكونة للنظام السياسي.

إلا أن هناك علاقة وثيقة بين القانون الدستوري والنظم السياسية، لأن كلاهما يتناولان المواضيع الدستورية (نظام الحكم، السلطات العامة والحقوق والواجبات..) إلا أن القانون الدستوري يقوم بدراستها من *الجانب القانوني*، بينما النظم السياسية تتطرق إليها من *الناحية السياسية*.

مالمقصود بالنظام السياسي؟

يقصد بالنظام السياسي حسب المفهوم الضيق: بأنه نظام الحكم في دولة معينة.

وطبقًا للمفهوم الضيق؛ فهناك تطابق بين النظام السياسي والقانون الدستوري

ولكن يقصد بالنظام السياسي بمفهومه الواسع: القواعد القانونية التي تنظم المواضيع الخمس ذات الطابع الدستوري بالإضافة إلى كل مايتعلق بالفلسفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها بمافيها من قوى اجتماعية فاعلة في الدولة والمجتمع كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية.

لذلك، فإن الأنظمة السياسية المعاصرة ليست متطابقة، وإنما تختلف من نظام لآخر. ودستور كل دولة هو مايوضح هوية النظام السياسي الذي تعمل به حيث أن الدستور يمثل الأداة القانونية الذي يبين أسلوب ووسائل ممارسة السلطة.

العلاقة بين السلطات

تعد العلاقة بين السلطات أحد المعايير الأساسية للتمييز بين الأنظمة السياسية المعاصرة وأكثر المعايير انتشارًا وقبولًا.

إذ يصنف الأنظمة السائدة وفقًا للعلاقة بين سلطاتها.

مبدأ الفصل بين السلطات

كل سلطة مستقلة ومنفصلة عن بقية السلطات وكل سلطة لها أعمال مناطة بها ولا يجوز لأي سلطة أخرى انتهاكها.

يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على عدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، وبدلًا من ذلك تتولى ممارسة السلطة هيئات مستقلة عن بعضها وذلك بهدف منع أي من الهيئات أن تصبح مستأثرة بالسلطة.

وينحصر مبدأ الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دون القضائية، وذلك لسببين: "عللي"

1. أن الأنظمة جميعًا اتفقت على مبدأ استقلالية السلطة القضائية، ضمانًا لحياديتها ونزاهتها
2. أن متطلبات العمل السياسي تتطلب التداخل الوظيفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- يصعب تحقيق هذا المبدأ على أرض الواقع لأن التعاون بين السلطات من مقتضيات العمل السياسي ولكن الفصل أداة من أدوات تقييد السلطة السياسية ولذا يعد معيارًا للتفريق بين الأنظمة السياسية.

مبدأ التعاون بين السلطات

برز هذا المبدأ بعد أن ثبت استحالة تطبيق مبدأ الفصل التام بين السلطات العامة في الدولة.

فعلى الرغم من أهمية مبدأ *استقلال القضاء* إلا أن ذلك لا يعني انفصاله التام عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. فعلاقته بالسلطة التشريعية يتمثل في أن التشريعية تسنّ التشريعات التي تنظم عمل الهيئات في الدولة ومن ضمنها الهيئات القضائية، وفي المقابل تقوم السلطة القضائية بالحكم ببطلان التشريعات الصادرة عن المشرّع عندما تعارض الدستور. أما علاقته بالسلطة التنفيذية تظهر في قيام السلطة التنفيذية بالتعيينات الوظيفية وتنفيذ الأحكام بعد صدورها، وتقوم السلطة التشريعية بدور الرقابة وذلك لضمان شرعية تصرفات السلطة التنفيذية. كما أن الدستور يوضح كل مايتعلق بأوجه التعاون ولكن درجة التعاون تختلف من نظام لآخر

أنواع الأنظمة السياسية

النظام البرلماني

تعد بريطانيا المنشأ الأصلي له.

يقوم النظام البرلماني على أساس التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية "الفصل المرن"

- ✓ التعاون: يظهر في قدرة مجلس الوزراء" على التشريع بتقديم مسودات ومشروعات نظام للبرلمان.
- ✓ التوازن: المراقبة المتبادلة بين السلطتين، أي حق الحكومة "مجلس الوزراء" في حلّ البرلمان وحق البرلمان بمسائلة الحكومة "مجلس الوزراء" ومحاسبتها بشكل منفرد أو جماعي.

خصائص النظام البرلماني:

1. مبدأ ثنائية السلطة: أي وجود رئيس دولة "ملك" يسود ولا يحكم (لا يتحمل مسؤولية سياسية) ووجود رئيس وزراء تناط به المسؤولية الفعلية ويكون مسؤولًا أمام البرلمان. وبالتالي فإن توقيعات الملك لا تكتسب صفة النفاذ (أي لا يعتمد) دون توقيع رئيس مجلس الوزراء. وذلك لأن إدارة شؤون الدولة الفعلية في يد رئيس الوزراء فكل مايملكه الملك هو النصح والإرشاد.
2. المسؤولية الوزارية: المسؤولية تضامنية، فالوزارة تسأل أمام البرلمان بصورة جماعية أو فردية عن السياسة العامة للدولة ويتم محاسبتها.

يعيب هذا النظام تهميش دور الملك في الدولة.

النظام المجلسي

النظام السياسي السويسري.

يقوم النظام المجلسي على مبدأ دمج السلطة التشريعية والتنفيذية وإسنادها للبرلمان.

فتتولى الجمعية الاتحادية الفيدرالية (البرلمان) وظيفة التشريع أما الشؤون التنفيذية فيقوم عليها المجلس الاتحادي الفيدرالي والذي يشكله البرلمان ويقوم بدور الحكومة.

كما يتولى الدستور تحديد اختصاصات وصلاحيات هذه المجالس.

خصائص النظام المجلسي:

1. تركيز السلطة بيد البرلمان (الجمعية الاتحادية الفيدرالية) بحيث يتولى سلطتي التشريع والتنفيذ ولهذا لا تملك الحكومة (على عكس النظام البرلماني) أية حقوق على التشريع. مثل حق حل البرلمان.
2. الدمج بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وليس المساواة (كما في النظام البرلماني) أو الفصل (كما في النظام الرئاسي) فالسلطتين في هذا النظام تبدو وكأنها سلطة واحدة.

يعيب هذا النظام: أن تركيز السلطات أو دمجها قد يؤدي إلى حدوث استبداد أو استئثار بالسلطة إن لم ينفذ بشكل صحيح. كما يعيبه إضعاف السلطة التنفيذية.

النظام الرئاسي

الولايات المتحدة الأمريكية 1776

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل شبه التام بين سلطات الدولة.

الاستقلال العضوي: فكل سلطة مستقلة عن الأخرى في مجال التعيين والحلّ.

الاستقلال الوظيفي: يعني اختصاص كل سلطة بوظيفة معينة ومحددة وبالتالي لا يحق لأي من السلطات الثلاث تجاوز حدود اختصاصاتها.

خصائص النظام الرئاسي:

1. الفصل شبه التام بين السلطات.
2. انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب لا من قبل البرلمان.
3. استئثار رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية.
4. عدم الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية البرلمان.
5. حق المجلس التشريعي "الكونجرس" بمسائلة أعضاء السلطة التنفيذية ولا يملك الرئيس حق حلّ الكونجرس أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة.
6. وجود مبدأ المراقبة والتوازن بين السلطات. "كل سلطة تراقب الأخرى"

النظام شبه الرئاسي "المختلط"

جمع بعض خصائص النظام البرلماني والرئاسي لتلافي العيوب وصعوبة تنفيذ نظام محدد بعينه.

خصائص النظام المختلط "المقتبسة من خصائص النظامين" :

1. ثنائية السلطة التنفيذية ممثلة برئيس دولة ورئيس حكومة.
2. مسؤولية الوزارة سياسيًا أمام البرلمان "المسؤولية الوزارية".
3. تولي رئيس الدولة اختصاصات خاصة ومستقلة دون الحاجة لموافقة الوزارة.
4. يتولى الرئيس منصبه بالانتخاب الشعبي المباشر لا بواسطة البرلمان. ويسمّى بالنظام شبه الرئاسي لأنه يجمع بين رئيس منتخب من قبل الشعب بطريقة مباشرة وبرئيس وزراء ومجلس وزراء يمثلون الحكومة.

يعيب هذا النظام:

عدم وجود خصائص وقواعد ثابتة له عند مقارنته بالأنظمة الأخرى، ولذلك يختلف تطبيقه من دولة لأخرى بحسب ماتأخذ من خصائص الأنظمة الأخرى.

الدستور

تعريف الدستور

في السابق، كان مصطلح الدستور يعني الدفتر أو السجل الذي تجمع فيه قوانين الملك.

ويعرّف الدستور أو النظام الأساسي على أنه: هو الإطار الذي يتولى تحديد ووصف شكلي الدولة والحكومة، والسلطات العامة والعلاقات بينها، وتحديد وتنظيم الحقوق والواجبات، والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للنظام السياسي القائم.

ويقوم مفهوم الدستور على مبدأين: تنظيم السلطة داخل الدولة وضمان الحقوق والحريات للأفراد.

معاني الدستور

المعنى المادي الموضوعي للدستور

يقصد بالدستور من الناحية المادية أو الموضوعية جميع الموضوعات ذات الطابع الدستوري التي اتفقت عليها أدبيات القانون الدستوري "أي اتفقت عليها كل الدول"

المعنى الرسمي الشكلي للدستور

يقصد بالدستور من الناحية الرسمية أو الشكلية القواعد الأساسية للدولة التي تصدر في شكل وثيقة أو عدة وثائق دستورية من السلطة المختصة بالتشريع.

يفترض أن يكون هناك تطابق في المعنيين الموضوعي والشكلي، ولكن هذا الافتراض لا يتحقق، فكثيرًا ماتكون الموضوعات ذات الطابع الدستوري من الناحية الموضوعية أو المادية غير منصوص عليها في الدستور كما يتضمن الدستور من جهة أخرى مواضيع ليست في الأصل دستورية بالمعنى الموضوعي أو المادي، ولكنها تكتسب الصفة الدستورية شكليًا. وبذلك فيختلف المقصود بالدستور من دولة لأخرى ولكنه *اختلاف في الفروع لا في الأصول*.

والهدف الأساسي من تضمين الدستور لمواضيع ليست دستورية بالمعنى الموضوعي هو رغبة المشرع في جعل المواضيع تكتسب الحصانة الدستورية وذلك بالنص عليها في دستور الدولة، مما يوفر لها مزيدًا من الاحترام والثبات والاستقرار.

وظائف الدستور

1. تحديد الإطار الدستوري العام للدولة والحكومة والنظام السياسي.
2. وصف وتحديد الاختصاص الوظيفي للسلطات العامة داخل الدولة والعلاقات فيما بينها.
3. تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم دستوريًا.
4. تحديد الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها للدولة والنظام السياسي.

أنواع الدساتير من حيث مصادرها

الدستور العرفي

الدستور الذي استندت أحكامه ونصوصه إلى العرف الذي استقر العمل به فترة طويلة فاكتسب مع مرور الزمن قوة القانون.

وقد اشتمل نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على نصوص ذات مرجعية عرفية. وأكبر مثال على الدستور العرفي هو **الدستور الانجليزي**.

أركان العرف

الركن المادي

يقصد به تكرار الوقائع أو الأحداث بصورة دائمة وثابتة وواضحة، ويعد عنصري التكرار لمدة معينة من الزمن والرضا أو القبول بهذا السلوك من قبل الجماعة شرطان ضروريين.

الركن المعنوي

يقوم هذا الركن على توفر قاعدة الإلزام، أي يلزم رسوخها في الأذهان ثم وجوب احترامها وتنفيذها وفرض الجزاء على من يخالف أحكامها.

مزاياه وعيوبه

مميزات الدستور العرفي:

1. سهولة التعديل والإضافة عليه.
2. مواكبته لتطورات المجتمع.

أما عيوبه فتتمثل في:

1. أنه يعطي سلطة واسعة للسلطة التشريعية مماقد ينتج تعسفًا.
2. أن القاعدة العرفية يصعب تعديلها لأنها تحتاج مدة زمنية طويلة واعتياد

الدستور المكتوب

الدستور الذي صدرت أحكامه في نصوص تشريعية سواء جمعت في وثيقة أو عدة وثائق من قبل المشرع الدستوري. وتعد الدساتير المكتوبة **نتاج الثورتين الأمريكية والفرنسية**.

وثيقة المدينة

تم وضع صياغة هذه الوثيقة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وتعد الوثيقة أول عقد اجتماعي ودستوري في التاريخ تتم صياغته على شكل بنود (47 بند) بعبارات غير معقدة وعلى نمط موحد. تعرض مضمونها لأمور ذات طابع دستوري كما أدخلت مفاهيم وممارسات دستورية جديدة لم تكن مألوفة في النظم السياسية التي حكمت الجزيرة العربية قبل ذلك. كما شملت على ثلاثة أجزاء: جزء يتعلق بمسلمي المدينة، وجزء يتعلق بشؤون غير المسلمين وجزء لعموم أهل المدينة.

مزايا الدساتير المكتوبة

1. الدقة والوضوح بحيث يكون مكتوبًا بلغة سهلة مفهومة
2. إمكانية تعديل نصوصه من أجل مواكبة الظروف الطارئة
3. يعد ضرورة لازمة للدول ذات الاتحاد المركزي الفيدرالي
4. يعد ضرورة لازمة للدول الحديثة أو التي يتغير نظامها السياسي بصورة مفاجئة.

عيوب الدساتير المكتوبة

1. جمود الحياة الدستورية لصعوبة تعديل الدستور.
2. أن واضعي الدستور قد يغرقون في تفاصيله
3. أن واضعيه قد يقعون تحت تأثير عوامل وقتية عارضة دون التطلع إلى المستقبل

أساليب وضع الدساتير المكتوبة

طريقة المنحة

قيام الملك بمنح شعبه دستورًا بالتنازل عن جزء من سلطاته، ولا يجوز له العدول عنه إلا بموجب نص الدستور. مثل: السعودية

طريقة العقد

اتفاق بين الحاكم والرعية يتم بموجبه تفويض مظاهر السيادة من قبل الشعب أو ممثليه للملك. مثل: العهد الكبير، بريطانيا

طريقة الجمعية التأسيسية

هيئة خاصة لها اختصاصات محددة ينحصر عملها في صياغة مسودة دستور للدولة وترجع الطريقة بالأصل للتجربة الأمريكية

طريقة الاستفتاء الشعبي

قيام هيئة مختصة بصياغة مسودة وطرحها على الشعب في استفتاء عام، وبموافقته بالأغلبية يصبح الدستور نافذًا مثل: الدستور المصري

الدستور

أنواع الدساتير من حيث التعديل عليها

الدستور المرن

يقصد به الدستور الذي يمكن تعديله بنفس الإجراءات المتبعة في القوانين العادية. وتعد الدساتير العرفية من أكثر الدساتير مرونةً، ذلك أنها أنشئت بطريق العرف، ويمكن تعديلها بنفس الطريقة.

الدستور الجامد

يقصد به الدستور الذي لا يتم تعديله إلا وفق قيود وإجراءات أصعب من تلك المتبعة في القوانين العادية. ويعد الجمود صفة لازمة للدساتير المكتوبة. وتأخذ به الدول بهدف الثبات والاستقرار.

الإجراءات المتبعة في تعديل الدساتير

1. انتخاب جمعية وطنية تأسيسية تقوم بتعديل الدستور.
2. موافقة الأغلبية من أعضاء البرلمان
3. موافقة الشعب عن طريق الاستفتاء على التعديل.
4. موافقة مجلس البرلمان على مبدأ التعديل ثم يتم حل البرلمان بقوة النظام ويتولى المجلس الجديد إجراء التعديل.

الرقابة على دستورية القوانين

يقصد بالرقابة على دستورية القوانين: التأكد من عدم سن أو تطبيق قانون/نظام عادي يتعارض مع نص وارد في الدستور إذ تحتل مكونات الوثيقة الدستورية مرتبة أعلى من القوانين العادية وذلك وفقًا لمبدأ تدرج القاعدة القانونية.

الرقابة السياسية

تقوم بها هيئة ذات صبغة سياسية تنشأ بموجب الدستور وتتركز مهمتها في التحقق من عدم مخالفة السلطات في تشريعاتها أو مايصدر عنها لنصوص الدستور أو الوثائق الملحقة به. تتميز هذه الطريقة بكونها تتم قبل صدور القانون ودخوله حيز التنفيذ، ولذلك تسمّى بالرقابة السابقة أو الوقائية.

فعندما يتضح للهيئة أن القانون العادي مخالف للدستور فإنه يحق لها إلغاء النظام المخالف. ويترتب على ذلك عدم إصدار ذلك القانون أو تطبيقه، وقرار الهيئة يكون غير قابل للطعن ويكون ملزمًا لجميع هيئات وسلطات الدولة.

الرقابة القضائية

قيام المحاكم بالتحقق من مطابقة القوانين العادية لنصوص الدستور. وتتمثل بإعطاء محكمة واحدة خاصة أو جميع المحاكم العادية باختلافها سلطة الرقابة على دستورية القوانين. تتميز هذه الطريقة بكونها تتم بعد صدور القانون ولذلك تسمّى بالرقابة اللاحقة أو العلاجية. وتختلف الدول بأسلوب الرقابة القضائية على طريقتين:

الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية

تتمثل في قيام أحد الأشخاص المتضررين من قانون معين بالطعن فيه مباشرة أمام المحكمة المختصة ودون حاجة للانتظار إلى أن يتم تطبيق القانون عليه. فإذا تبين للمحكمة أن القانون محل النزاع مخالف لنصوص الدستور فلها الحق أن تصدر حكمًا قضائيًا بإبطاله ولذا تسمى رقابة الإلغاء. وتقوم الدول بتخصيص هيئة قضائية واحدة يقوم الدستور بتحديدها، فمن الدول من جعل الاختصاص من حق المحكمة العليا ومنها من أوجد محكمة دستورية مختصة.

الرقابة عن طريق الدفع الفرعي

تتمثل في أن المتضرر من القانون المخالف للدستور لا يتوجه إلى المحكمة صاحبة الاختصاص للطعن مباشرة في عدم دستورية القانون مالم يطبق القانون عليه في قضية معينة. فإذا طبق عليه القانون يقوم بالطعن فيه عن طريق الدفع بعدم دستوريته، وهنا يظهر أن الدعوى الفرعية لا تطالب بإلغاء القانون غير الدستوري وإنما تطالب بعدم تطبيقه، وبالتالي يحق للقاضي أن يمتنع عن تطبيقه على هذه الحالة فقط ويظل القانون ساري المفعول، ولذا تسمى رقابة الامتناع.

الفرق بين الرقابة بالدعوى الأصلية وبطريقة الدفع الفرعي

1. في الرقابة عن طريق الدعوى الأصلية يلجأ صاحب الدعوى مباشرة إلى القضاء مطالبًا بإلغاء القانون، أما في حالة الدفع الفرعي فإن صاحب الدعوى ينتظر حتى يطبق عليه النظام ليتقدم بالدفع بعدم دستوريته.
2. في الدعوى الأصلية يصدر القاضي حكمًا بإلغاء القانون وبالتالي فلا يجوز إعادة تطبيقه مستقبلًا، أما دعوى الدفع الفرعي فإن القاضي يمتنع عن تطبيق القانون في النزاع المعروض عليه فحسب، ويظل القانون ساري المفعول ويجوز تطبيقه.
3. للحكم الصادر عن طريق الدعوى الأصلية حجية عامة ومطلقة، في حين أن حجية حكم الدفع الفرعي حجيةٌ نسبية.

@Lawgeekery

النظام الأساسي للحكم

نشأة النظام الأساسي للحكم

أصدر الملك فهد النظام الأساسي للحكم بموجب أمر ملكي في 1412هـ.

وقد نشأ النظام الأساسي للحكم بأسلوب المنحة، وتوضيح ذلك في نقطتين:

1. قيام لجنة حكومية وهي السلطة التأسيسية الأصلية بصياغة مواده.
2. صدوره بموجب إرادة ملكية.

ويتكون النظام من 9 أبواب، و83 مادة.

والنظام الأساسي للحكم بمثابة عقد بين الدولة والمجتمع، وهو المرجع القانوني الدستوري ويعادل الدستور في دول العالم؛ لأنه ناقش المواضيع الدستورية التي تناقشها الدساتير، حيث حدد هوية الدولة والمجتمع، وبين شكل الدولة ونظام الحكم وانتقال السلطة وأسلوب ممارستها، واختصاصات وسلطات الملك وعدد السلطات العامة واختصاصاتها وماهية العلاقة بين الدولة والمواطن والعكس، كما تولى النظام تحديد المبادئ الاقتصادية، وأسلوب تنظيم الشؤون المالية، ومهمة أجهزة الرقابة المالية والإدارية، والأحكام العامة للنظام.

يعرف النظام الأساسي للحكم بأنه:

مجموعة القواعد العامة التي تبين شكل الدولة والحكومة وتكوين السلطات واختصاصاتها والعلاقات بينها، والعلاقة بين الفرد والدولة من حيث الحقوق والواجبات والحريات على ضوء الشريعة الإسلامية والأنظمة التى لا تتعارض معها.

السمات العامة

من الناحية الشكلية: يعد دستورًا مكتوبًا بطريقة المنحة، ومختصرًا، ودائمًا.

من الناحية الموضوعية: يأخذ بالاتجاه العربي الإسلامي، ويحترم الملكية العامة والخاصة ويقيم حكومة وراثية وشورية.

ومن أهم سماته:

الانتماء العربي الإسلامي

نص النظام في مادته الأولى على صفة **الدولة العربية والإسلامية**، كما أكد على هويتها الإسلامية بخصوص عيدا الدولة، وأكد على الإلتزام بالأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الإسلام.

صيانة الحقوق وكفالة الحريات

وضع النظام القواعد العامة بخصوصها تاركًا للأنظمة وضع التفاصيل، وكل حق وحرية لم يحظرها نص فهي بالأصل مشروعة وإن لم يذكرها النظام.

المرونة والجمود

يعد النظام مرن وجامد في نفس الوقت، **فهو مرن**: كل مايحتاجه تعديل الأنظمة صدور أمر ملكي، **وهو جامد**: فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية ونظام الحكم، والحقوق والحريات العامة.

التحديث والتطوير

بالمراجعة المستمرة لنصوص النظام وتحديثها كلما كان ذلك ضروريًا.

مقومات المجتمع

الأسرة هي الركيزة الأساسية للمجتمع السعودي، وأوضح النظام حرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، وكفل النظام حماية حقوق الأسرة بما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية والمواثيق والدولية والقوانين الوطنية.

مقومات الحكم

يستمد الحكم سلطته من الكتاب والسنة، ويقوم على ثلاثة مبادئ أساسية وقد حرص النظام الأساسي على تأكيدها من خلال النص عليها.

مبدأ العدل

فالعدل قاعدة سنها الله تعالى ونص عليها في القرآن الكريم "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" والنص على مبدأ العدل في النظام الأساسي للحكم دعوة موجهة للعموم ابتداءً من السلطات العامة إلى المواطنين جميعًا باعتبار العدل أساس يقوم عليه بناء المجتمع بأفراده وتنظيماته المختلفة.

مبدأ الشورى

∴ أخذت المملكة بمبدأ الشورى منذ نشأتها، وذلك بدخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة وطلبه من سكانها بتكوين مجلس محلي تناط به مسؤولية النظر في الشؤون الداخلية وهو المجلس الأهلي.

∴ ثم تم تعديل المجلس الأهلي بعد دمجه مع المجلس الاستشاري بصدور التعليمات الأساسية والتي بموجبها تم حل المجلس الأهلي وقام عنه مجلس الشورى.

∴ ثم صدور مجلس الوزراء الذي تولى بموجب النظام السلطتين التنظيمية والتنفيذية.

مبدأ المساواة

- فالمواطنون متساوون في التمتع بالحقوق والحريات العامة ومتساوون في تحمل الواجبات لا تمييز بينهم. ولم يستثن النظام الأجانب المقيمين من حق المساواة في الحقوق والواجبات، والمبدأ **لا يعني مساواة المواطنين والأجانب في الحقوق السياسية والأمنية**؛ لأن الحقوق السياسية في الأصل مقصورة على المواطنين دون الاجانب.
- المساواة أمام النظام وأمام القضاء تشمل الجميع مواطنين وأجانب.

تنظيم الحكم ورئاسة الدولة

تنظيم الحكم

هيئة البيعة

هي الهيئة المكلفة بالدعوة لمبايعة ولي العهد ملكًا في حالة وفاة الملك، واختيار ولي العهد، وتشكيل مجلس مؤقت للحكم في حالة العجز الكلي لكل من الملك وولي العهد أو وفاتهما في آن واحد.

صدر نظام هيئة البيعة في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وتولى نظام الهيئة توضيح كيفية اختيار الملك وولي العهد في كل الظروف.

صلاحيات الهيئة

1. الدعوة لمبايعة ولي العهد ملكًا على البلاد عند وفاة الملك.
2. الترشيح لمنصب ولاية العهد بالمشاركة مع الملك أو بصورة منفردة.
3. تشكل مجلس مؤقت بـ5 من الأعضاء يتولى إدارة شؤون الدولة لمدة أسبوع بصلاحيات محدودة في الحالتين:
   أ. صدور تقرير طبي يثبت عدم قدرة كل من الملك وولي العهد على الحكم
   ب. وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد.

عضوية هيئة البيعة

يرأس الهيئة **أكبر أبناء الملك عبدالعزيز سنًا**. ومدة عضوية أبناء الأبناء 4 سنوات غير قابلة للتجديد إلا بالاتفاق بين اخوته.

شروط العضوية:

1. من أبناء الملك عبدالعزيز
2. لا يقل عمره عن 22 عامًا
3. مشهودًا له بالصلاح والكفاية.

ضوابط التحقيق في حال الإخلال بالواجبات:

1- يشكل رئيس الهيئة لجنة من ثلاثة أعضاء تتولى التحقيق.
2- ترفع اللجنة النتائج إلى الهيئة.
3- يحق للهيئة بموافقة الثلث التوصية بإسقاط العضوية وعرض الأمر على الملك لاتخاذ مايراه.

عقد الإجتماعات

∴ اجتماعات الهيئة سرية، وتنعقد بناء على موافقة الملك، ويحضر الاجتماعات الأعضاء والأمين العام ومن يتولى ضبط المداولات بعد موافقة الملك.

ويحق للهيئة -بموافقة الملك- دعوة من تراه لحضور الاجتماعات بهدف تقديم إيضاحات أو معلومات

∴ لا يكون اجتماع الهيئة نظاميًا إلا بحضور الثلثين بمن فيهم رئيس الهيئة أو من ينوب عنه، وفي حالات طارئة يكفي حضور النصف وتعقد الهيئة اجتماعاتها في مقارّ الديوان أو أي مكان يحدده الملك.

∴ تصدر القرارات بموافقة الأغلبية وفي حالة التساوي فصوت الرئيس يرجّح الجانب الذي صوت معه.

صلاحيات الأمين العام

يعين الملك أمينًا ونائبًا له عند غيابه.

1. إجراءات توجيه الدعوة للأعضاء.
2. الإشراف على إعداد محاضر الاجتماعات والقرارات.
3. إعلان البيانات الصادرة عن الهيئة.
4. حضور اجتماعات اللجنة الطبية.

اللجنة الطبية

تشكّل لجنة طبية مكونة من:

أ. المسؤول الطبي عن العيادات الملكية.
ب. المدير الطبي لمستشفى الملك فيصل التخصصي.
ج. ثلاثة من عمداء كليات الطب تختارهم الهيئة.

وتتولى اللجنة إصدار التقارير الطبية حول قدرة الملك وولي العهد على الحكم.

تشكيل هيئة البيعة:

1. أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود.
2. أحد أبناء كل متوفى منهم، أو عاجز بموجب تقرير طبي. يعينه الملك.
3. اثنان يعينهما الملك، من أبناءه والآخر من أبناء ولي العهد.

توارث الحكم

ينظم مسألة الحكم مصدران من الأنظمة ويعدان في مرتبة واحدة، الأول هو النظام الأساسي للحكم، والثاني هو نظام هيئة البيعة. **ويعد نظام هيئة البيعة ذو صفة دستورية** وذلك لأهمية مضمونه. وقد حدد كل من النظام الأساسي ونظام هيئة البيعة ولائحته الشروط الواجب توافرها لشغل كل من منصب الملك وولي العهد:

أولا: الذكورية، وذلك بنص أبناء الملك عبدالعزيز.

ثانيًا النسب، حصر الوراثة في سلالة الملك عبدالعزيز من الذكور.

ثالثًا الأصلح، صلاح الجسد والنفس والدين معًا. ولم يحدد النظام شرط السن ولا البكورة.

رئاسة الدولة: الملك

يسمى الرئيس بحسب النظام القائم فإذا كان النظام جمهوري يسمى رئيس الدولة. أما في النظام الملكي فتتعدد المسميات حسب وصف الحاكم نفسه.

∴ إذا كان ملك سميت مملكة (مثل: السعودية وبريطانيا)
∴ إذا كان سلطان سميت سلطنة (بروناي وعمان)
∴ إذا كان أمير سميت إمارة (الكويت وقطر)

وتتولى الدساتير بيان شروط شغل هذا المنصب، واللقب الرسمي والصلاحيات والاختصاصات التي يتمتع بها رئيس الدولة.

@Lawgeekery

رئاسة الدولة: الملك وولي العهد

الملك

اختيار الملك

يتولى ولي العهد منصب الملك بعد وفاته، ولكن قد يتولاها من ليس وليًا للعهد وذلك في الأوضاع غير العادية التي نص عليها نظام هيئة البيعة والتي يشكل لها مجلسًا مؤقتًا يقوم باختيار الملك (حالة صدور التقرير أو وفاة الملك وولي عهده في وقت واحد). وفقًا للنظام الأساسي للحكم ونظام هيئة البيعة فإن هيئة البيعة تتدخل في اختيار الملك في ثلاث حالات:

أ. في حالة وفاة الملك، تقوم الهيئة بالدعوة لمبايعة ولي العهد ملكًا على البلاد

ب. صدور تقرير طبي يثبت عدم قدرة الملك وولي العهد ممارسة سلطاتهما.

ج. في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد.

صلاحيات الملك

بصفته رئيس الدولة

يقوم الملك بعدد من المهام بصفته رئيسًا للدولة منها: ص123 اختيار ولي العهد واعفاءه من منصبه بالتشاور مع هيئة البيعة، وهو مرجع السلطات العامة، يشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة، يتولى مسؤولية حماية البلاد والدفاع عنها بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، يتولى إعلان حالات الطوارئ والتعبئة العامة والحرب، تعيين القضاة، ويعين الضباط وينهي خدماتهم بموجب النظام، تعيين الممثلين السياسيين للمملكة، استقبال الملوك ورؤساء الدول، منح الأوسمة وإصدار الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات بموجب مراسيم ملكية.

بصفته رئيس السلطة التنفيذية

بصفته رئيسًا للسلطة التنفيذية (رئيس مجلس الوزراء) ص124 يقوم بتعيين نواب رئيس مجلس لوزراء، وتعيين الوزراء وأعضاء المجلس وإعفائهم من مناصبهم، ويحق له حل المجلس وإعادة تشكيله، ويكون الوزراء مسؤولين أمامه بالتضامن.
ويقوم بتعيين من هم في مرتبة الوزراء (رؤساء المحاكم) ونواب الوزراء والمرتبة الممتازة، وإعفائهم من مناصبهم، كما يوقع قرارات مجلس الوزرء (فتكون صادرة بمرسوم ملكي) ويتابع تنفيذها.

بصفته مرجع لمجلس الشورى والسلطة القضائية

يقوم الملك بموجب النظام بتعيين أعضاء مجلس الشورى وحل المجلس وإعادة تكوينه، ويحق له دعوة مجلس الشورى ومجلس الوزراء لاجتماع مشترك، ودعوة من يراه مناسبًا للحضور.
بخصوص القضاء: يقوم بتعيين وترقية وإحالة القضاة على التقاعد بموجب توصية من المجلس الأعلى للقضاء.

الأدوات القانونية التي يمارس بها الملك صلاحياته

1. **المرسوم الملكي**: يمثل الإرادة الملكية التي تصدر في شكل قرار مكتوب وبطريقة معينة وذلك للموافقة النهائية على قرارات مجلس الشورى ومجلس الوزراء.
2. **الأمر الملكي**: الإرادة الملكية المنفردة والتي تصدر في شكل قرار مكتوب وبطريقة معينة في أمر من الأمور دون مشاركة مجلسي الشورى والوزراء. (يصدره الديوان الملكي)
3. **الأمر السامي**: الإرادة الملكية المنفردة والتي يعبر عنها الملك شفاهةً أو كتابةً في شأن من شؤون الدولة وذلك للتأكد من صحة وصلاحية مايتخذ من قرارات.
4. **التوجيه الملكي**: الإرادة الملكية المنفردة والتي يعبر عنها الملك وليس لها شكل معين وذلك لمتابعة الأحوال العامة للمواطنين أو نشاطات وأعمال الأجهزة الحكومية.

ولي العهد

اختيار ولي العهد

تشارك هيئة البيعة الملك في ترشيح ولي العهد وفقًا لما يلي:
1. أن يكون المرشح من أبناء الملك عبدالعزيز وأبناء الأبناء
2. يختار الملك بعد مبايعته وبالتشاور مع أعضاء هيئة البيعة واحدًا أو اثنين أو ثلاثة ممن يراه لولاية العهد، أو يطلب من الهيئة ترشيح من تراه وذلك خلال 10 أيام بعد مبايعته.
3. في حالة عدم رشيح الهيئة لأي من مرشحي الملك فعليها ترشيح من تراه لولاية العهد.
4. في حال عدم موافقة الملك على من رشحت الهيئة، فعلى الهيئة التصويت على مرشحها وواحد يختاره الملك وتتم تسمية الحاصل على أكثر الأصوات وليًا للعهد.
5. تتم البيعة للأصلح للحكم على كتاب الله وسنة رسوله .

مهام ولي العهد

لم ينص النظام على صلاحيات محددة لولي العهد حيث نصت على أن يكون متفرغًا لولاية العهد، ويباشر مهامه في الحالات التالية:
أولًا: يحق للملك تفويض بعض صلاحياته الدستورية لولي العهد
ثانيًا: النيابة عن الملك في حال غيابه بموجب أمر ملكي.
ثالثًا: تولي أي منصب عام يكلفه به الملك.
رابعًا: تولى إدارة شؤون الدولة بصفة مؤقتة إذا ثبت عجز الملك.

ولي ولي العهد

أول من تولى منصب ولي ولي العهد: الأمير مقرن بن عبدالعزيز **ثم** الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز.
ويعد من يتولى هذا المنصب الرجل الثالث في هرم السلطة.
ويعد كل من شاغلي منصبي ولي العهد وولي ولي العهد ليسا شرفيين في العرف الدستوري السعودي، وإنما يؤهلهما هذا المنصب للانخراط في العمل السياسي وإدارة شؤون الحكم وبالتالي، الاستعداد المبكر لتولي إدارة شؤون الدولة عندما يحين الوقت.

سلطات الدولة

تعرض النظام للسلطات العامة في الدولة بإيجاز تاركًا التفاصيل للأنظمة الخاصة بكل سلطة.

السلطة القضائية

بين النظام الأساسي للحكم مصدر التشريع والإفتاء، وتنظيم السلطة القضائية شرعيًا وإداريًا

- الإفتاء في المملكة يستند على القرآن الكريم والسنة النبوية
- القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة لغير الشريعة الإسلامية.
- كفل النظام حق التقاضي للمواطن والمقيم على حد سواء.

السلطة التنفيذية

السلطة التنفيذية: هي الجهاز الذي يملك من الوسائل والامكانيات مايمكنها من وضع الأنظمة والتعليمات والتدابير على اختلافها موضع التنفيذ. وتعد أكبر السلطات في المملكة.
تتمثل السلطة التنفيذية في الملك ومجلس الوزراء، وأوضح النظام الأساسي للحكم ونظام المجلس اختصاصات المجلس وصلاحياته فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الأجهزة الحكومية والتنسيق بينها، كما حدد الشروط اللازمة في الوزراء وصلاحياتهم.

السلطة التنظيمية

السلطة التنظيمية: تختص بوضع الأنظمة واللوائح التنظيمية التي تحكم سير العمل في كافة مؤسسات الدولة.
وقد تم النص على أن هذه السلطة تمارس اختصاصها وفقًا للنظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى، ولكن مجلس الوزراء هو من يقوم بوظيفة السلطة التنظيمية.

الشؤون المالية والإدارية

تولى النظام الأساسي والأنظمة المالية الأخرى بيان أحكام الميزانية العامة وإيرادات الدولة.
وتتولى وزارة المالية مسؤولية الرقابة المالية السابقة من خلال ممثلي للوزارة يعملون على التأكد من نظامية الصرف المالي.
ويتولى ديوان المراقبة الرقابة اللاحقة للتأكد من الصرف المالي حسب الأنظمة والتعليمات.

الرقابة الدستورية

لم ينص النظام الأساسي للحكم على وجوب إنشاء محكمة دستورية، ولكن نص على أن للمحكمة العليا مراقبة سلامة تطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة.
إذًا فالرقابة الدستورية في المملكة دستورية/قضائية على الأنظمة.

سن وإصدار وسريان مفعول الأنظمة

يتولّى مجلسي الوزراء والشورى دراسة مشاريع الأنظمة واللوائح الخاصة بتنظيم شؤون الدولة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة كل فيما يخصه. وقد نص النظام على:

1. تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة وفقًا لقواعد الشريعة الإسلامية.
2. تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات ويتم تعديلها بموجب مرسوم ملكي.
3. تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها مالم ينص تاريخ آخر.

الأحكام العامة

1. لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.
2. لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام إلا أن يكون ذلك مؤقتًا في زمن الحرب أو أثناء إعلان حالة الطوارئ وعلى الوجه المبين بالنظام.
3. لا يجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

∴ لم يتعرض النظام لشكل النظام السياسي السعودي ويعد النظام بمثابة عقد بين المواطن والحكومة.
∴ والمملكة تصنف على أنها دولة موحدة النظام والمصدر التنظيمي.

الحقوق والواجبات

الحقوق

- **حق التعليم**: أكد النظام التزام الدولة الدائم بتوفير التعليم بالمجان في كل مراحله، ورعاية الدولة للعلوم والآداب والفنون والثقافة والتراث الحضاري للأمة.
- **حق العمل**: نص على أن تيسر الدولة مجالات العمل، وسن أنظمة تحمي العامل وصاحب العمل، وتولى نظامي العمل والتأمينات الاجتماعية تفصيل ذلك.
- **حق الرعاية الصحية**: نص النظام على أن تتكفل الدولة بإنشاء المراكز الطبية والمستشفيات ومستوصفات الرعاية الصحية لتقديم الرعاية الصحية للمواطنين.
- **الحقوق الاقتصادية**: ركز النظام على احترام الملكية ورأس المال، وأوجب ضرورة حماية الأموال العامة وصيانة حرمتها، وأوضح أن جميع الثروات الطبيعية ومواردها تعد أموالًا عامة للدولة، وكفل النظام حرمة وحرية الملكية الخاصة، ونص على عدم فرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة وعلى أساس من العدل.

الواجبات

واجبات الدولة

- **حماية العقيدة والمقدسات الإسلامية**
  - أ. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية
  - ب. إعمار وخدمة الأماكن المقدسة وتوفير الأمن والرعاية لها
  - ج. تقويم ودعم التضامن العربي الإسلامي.
  - د. الدفاع عن حرمة الأماكن المقدسة.
  - ه. الدفاع عن قضايا وشؤون المسلمين في المحافل الدولية.
- **توفير الأمن والاستقرار**
  - أ. الحماية للمواطنين والمقيمين.
  - ب. منع كل مايؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.
  - ج. إلزام المقيمين بالتقيد بالأنظمة والتعليمات واحترام القيم والتقاليد.
  - د. حرمة المسكن وعدم دخوله بغير اذن
  - ه. حرمة الاتصالات والمراسلات
  - و. تثقيف الأمة من خلال وسائل الإعلام ودعم الوحدة الوطنية.
- **تحقيق المساواة والعدل**
  - أ. حماية حقوق الانسان طبقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.
  - ب. استقلال القضاء وحصانته.
  - ج. شرعية الجريمة والعقوبة.
- **منح اللجوء السياسي**: تمنح الدولة اللجوء السياسي إذا اقتضت مصلحتها الوطنية ذلك، وتتولى الأنظمة والاتفاقيات الدولية القواعد والإجراءات المتعلقة.

واجبات الأفراد

1. الدفاع عن العقيدة والمجتمع والوطن.
2. حماية واحترام الأموال والممتلكات الخاصة والعامة.
3. التقيد بالأنظمة واحترام الآداب العامة.
4. الحفاظ على الوحدة الوطنية.

@Lawgeekery

السلطات العامة: السلطة القضائية.

السلطات العامة

السلطة التشريعية:
هي الهيئة التي تتولى سن القواعد القانونية العامة المجردة والملزمة، والتي تقوم بتنظيم العلاقة بين الأفراد نفسهم من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وذلك داخل حدود الدولة الوطنية. وتختلف الأوصاف والمسميات من نظام سياسي لآخر.
فمن حيث التركيب: قد تتكون من مجلس أو مجلسين.
ومن حيث المسميات قد تكون: البرلمان، الجمعية الوطنية، مجلس الأمة، مجلس الشعب، مجلس الشورى.
ولكنها تتفق بهدفها إلى تمثيل إرادة الشعب/الأمة وسن التشريعات نيابة عنه.

أما **السلطة التنفيذية:**
فهي الجهة المعنية بتنفيذ القوانين والتشريعات التي تسنها السلطة التشريعية، كما تقوم برسم ووضع السياسات العامة للدولة.
وقد اهتمت أدبيات القانون الدستوري بكل مايتعلق بالجانب القانوني والسياسي برئاسة الدولة والحكومة من حيث الشكل والصلاحيات والاختصاصات، وتركت تنظيم قطاع منسوبي السلطة التنفيذية للقانون الإداري.

أما **السلطة القضائية:**
فتقوم بعدة وظائف أهمها:
1. تطبيق العدالة على الجميع.
2. كفالة وصون الحريات والحقوق العامة.
3. تسوية المنازعات بين الأفراد وبينهم وبين مؤسسات الدولة.
4. الرقابة على دستورية القوانين.

وكذلك لا تحظى السلطة القضائية باهتمام القانون الدستوري لأن مايتعلق بهذه السلطة يخرج عن نطاق مواضيع واهتمامات القانون الدستوري.

نشأة وتطور النظام القضائي الشرعي في المملكة

تم تنظيم السلطة القضائية على أساس تطبيق الشريعة الإسلامية عقيدة ومنهجًا. ويتوجب على هذه السلطة القيام بأمرين أساسيين: أولهما حفظ الحريات والحقوق العامة والخاصة، وثانيهما حفظ الملكية بأنواعها وأشكالها المختلفة.

وقد اختلف التنظيم القضائي في بداية تكوين المملكة من منطقة لأخرى، وذلك تبعًا لظروف كل منطقة.
فالقضاء في الحجاز وعسير والأحساء ناله شيء من التنظيم لتأثره بالنظام القضائي العثماني، بينما كان الأمر مختلفًا في منطقة نجد والتي كانت مستقلة عن النفوذ العثماني فلم تتأثر بالتنظيمات العثمانية.

النظام القضائي في الحجاز

بدأت مسيرة نطور نظام القضاء في الحجاز.
عندما دخل الملك عبدالعزيز الحجاز أبقى الأنظمة القائمة على حالها والتي كان من ضمنها النظام القضائي، ثم أوكل شؤون المحاكم إلى المجلس الأهلي، لاحقًا تم تطوير وتوحيد النظام القضائي في المملكة وبصورة تدريجية، وتم تشكيل المحاكم في الحجاز على ثلاث درجات:

المحاكم المستعجلة

1. **المحكمة المستعجلة الأولى:** تتكون من قاضي واحد، وتختص بالنظر في القضايا الجنائية التي لا قتل ولا قطع فيها، وفي الدعاوى المالية التي لا تزيد على 300 ريال، وأحكامها لا تقبل الطعن.
2. **المحكمة المستعجلة الثانية:** ولها نفس صلاحيات الأولى ولكن اختصاصاتها تنحصر في النظر في أمور البادية، ولا تختص بالعقار.

المحكمة الكبرى

تتألف من ثلاثة قضاة، وتنظر في جميع الدعاوى والقضايا الجزائية التي خارج اختصاص المحاكم المستعجلة، والقضايا الأحوال الشخصية وإقامة الأوصياء وإثبات وقفية العقار وغيرها.

هيئة المراقبة القضائية

تتشكل من رئيس ومعاون وثلاثة قضاة كأعضاء يختارهم الملك، تكون صلاحياتهم:
1. تمييز الإعلامات والأحكام التي لم يقتنع بها المحكوم عليه، وتدقق أحكام القطع والقتل الصادرة من المحاكم.
2. الإشراف الإداري على المحاكم والتفتيش عليها.
3. الإشراف على المعارف عن طريق مراقبة التدريس والمناهج.
4. الإشراف على هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المجلس التجاري

أنشئ المجلس كمحكمة متخصصة للفصل في نزاعات التجار، ونظر المسائل التجارية والبحرية. ويتكون المجلس من رئيس وعضو شرعي وستة أعضاء نصفهم فخريين، والنصف الآخر دائمين، ينتخبون ممن لهم دراية بشؤون التجارة والمشهود لهم. ومدة العضوية سنتين قابلة للتجديد، وتكون أحكام المجلس قابلة للتمييز خلال 30 يومًا.

مجلس إدارة ينبع

يتكون من قاضي البلد وأمين المالية وأعضاء منتخبين برئاسة الأمير. وتستأنف أحكامه أمام المجلس التجاري في جدة. (تابع للمجلس التجاري)

نجد وملحقاتها

لم يكن هناك قضاء متخصص أو محاكم ذات درجات أو محامون، كان يتم كل شيء شفهيًا، وكان حل النزاعات يتم إما في المسجد أو بيت القاضي أو غيره، ويقوم القاضي بالإمامة في الصلوات والخطبة والوعظ وعقد الأنكحة كما يقوم بدور مأمور المال.

تطور الأنظمة والتعليمات القضائية في المملكة

أول نظام صدر في القضاء هو: **نظام تشكيلات المحاكم الشرعية عام1346**، وقد جاء ملغيًا للتعليمات القضائية العثمانية التي كان معمولًا بها في الحجاز.

قبل صدور ذلك النظام لم تكن المحاكم مقيدة بمذهب معين من المذاهب الأربعة. مما أدى إلى اختلاف الأحكام في الوقائع المتماثلة تبعًا لاختلاف مذهب القاضي؛ لذا صدر قرار هيئة المراقبة القضائية بالنص على:
أن تكون الأحكام وفقًا لمذهب الإمام أحمد بن حنبل. وذلك لسببين:
1. سهولة مراجعة كتب هذا المذهب.
2. التزام شراح المذهب بذكر الأدلة.

وهذا لا يعني أنه منع الأخذ بالمذاهب الأخرى، بل أعطى فسحة للقاضي بحق الرجوع إلى مذهب آخر إذا رأى أن تطبيق المذهب الحنبلي فيه مشقة أو مخالفة لمصلحة العموم.

المرحلة الأخيرة لتطور القضاء، كانت بصدور **نظام جديد للقضاء 1428هـ**
تمت بموجبه إعادة هيكلة المحاكم وتسمياتها واختصاصاتها وصلاحياتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية والتحديث

المبادئ العامة لنظام القضاء السعودي

1. **مبدأ الالتزام بالأحكام الشرعية**
2. **مبدأ استقلال القضاء**
الاستقلال لا يعني عدم ضبط تصرفات القضاة، فالقاضي مقيد بأحكام الشريعة الإسلامية.
3. **نظام القاضي الفرد ونظام تعدد القضاة**
يعني الأول تشكيل المحمة من قاضي واحد، بينما الثاني تشكيل المحكمة من قضاة بعدد وتريّ، بحيث يصدر الحكم عنهم جميعًا.
4. **مبدأ إجازة الحكم بالأغلبية**
5. **مبدأ تحديد الحكم بالنوع والشخص**
6. **مبدأ استئناف الحكم إلى محكمة أعلى.**
7. **مبدأ مجانية القضاء.** فصل الدعاوى بالمجان.
8. **مبدأ علانية الجلسات.**
إلا إذا رأى القاضي إجرائها سرًا محافظة على النظام أو مراعاةً للآداب أو لحرمة الأسرة.

@Lawgeekery

التنظيم القضائي: القضاء الشرعي

تأخذ المملكة في تنظيمها القضائي بنظام القضاء المزدوج، فهناك عدة جهات:
الأولى: هي القضاء الشرعي، وهو صاحب الولاية العامة. متمثلًا بمحاكمه وتشكيلاته.
الثانية: القضاء الإداري، متمثلًا في ديوان المظالم. الثالثة: اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي، ولها ولاية قضائية محدودة.

القضاء الشرعي

المحكمة العليا

مقرها الرياض، تعد **أعلى محكمة في النظام القضائي الشرعي السعودي**.
ولم يحدد النظام عدد أعضاء المحكمة وإنما نص على أن تتشكل من رئيس وعدد كافٍ من القضاة بدرجة رئيس محكمة استئناف.
تكون **تسمية قضاتها بأمر ملكي**، بناء على اقتراح المجلس الأعلى للقضاء.
وتباشر المحكمة اختصاصاتها من خلال دوائر مختصة، **لكل دائرة ثلاثة قضاة**، عدا الدائرة الجزائية تشكّل بخمس قضاة.
وتراقب المحكمة سلامة القضاء بما يلي:

-1 مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف، بالقتل أو القطع أو الرجم أو القصاص في النفس أو مادونها.
-2 مراجعة الأحكام والقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محكمة الاستئناف غير ماورد في 1. متى ماكان محل الاعتراض على الحكم:

أ. أن تكون مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة.
ب. صدور الحكم من محكمة غير مختصة
ج. صدور الحكم من محكمة غير مشكلة بشكل سليم.
د. الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفًا غير سليم.

الهيئة العامة للمحكمة العليا

نص النظام على تشكيل هذه الهيئة **برئاسة رئيس المحكمة وعضوية جميع قضاتها**، وتكون اختصاصاتها:

أ. تقرير المبادئ العامة في المسائل المتعلقة بالقضاء.
ب. النظر في المسائل التي ينص عليها نظام القضاء أو غيره.

ولا يكون انعقاد الهيئة نظاميًا إلا بحضور الثلث بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه.
وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي العدد يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس، وتعد قراراتها نهائية.

محاكم الاستئناف

تباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة:

1. الدوائر الحقوقية (العامة)
2. الدوائر الجزائية
3. دوائر الأحوال الشخصية
4. الدوائر التجارية
5. الدوائر العمالية

وتؤلف كل دائرة منها من **ثلاثة قضاة على الأقل** ماعدا الدائرة الجزائية فتؤلف من خمسة قضاة.

اختصاصات محاكم الاستئناف

تتولى النظر في **الأحكام القابلة للاستئناف**، والصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتصدر حكمها النهائي بعد سماع أقوال الخصوم، طبقًا للإجراءات المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.

محاكم الدرجة الأولى

تنشأ هذه المحاكم في المناطق والمحافظات والمراكز بحسب الحاجة.
وتتكون محاكم الدرجة الأولى من المحاكم التالية:

المحاكم العامة

تؤلف المحاكم العامة من دوائر متخصصة يكون من بينها دوائر التنفيذ والإثباتات النهائية ووكتابات العدل والفصل في الدعوى الناشئة عن حوادث السير ودعاوى المخالفات المرورية، وتتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو ثلاثة قضاة، وفق مايحدده المجلس الأعلى للقضاء.

المحكمة الجزائية

تؤلف هذه المحكمة من دوائر متخصصة:

أ. دوائر قضايا القصاص والحدود.
ب. دوائر القضايا التعزيرية.
ج. دوائر قضايا الأحداث.

وتشكل كل دائرة من ثلاث قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظر فيها قاض فرد.

محكمة الأحوال الشخصية

تتكون من دائرة أو أكثر، وتتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق مايحدده المجلس الأعلى للقضاء.

المحاكم التجارية والعمالية

تتكون من دائرة أو أكثر، وتتكون كل دائرة من قاضٍ فرد أو أكثر، وفق مايحدده المجلس الأعلى للقضاء.

المجلس الأعلى للقضاء

أنشئ المجلس بموجب نظام القضاء 1428هـ
تقع مسؤوليات المجلس الأعلى للقضاء، بالاختيار والإشراف والمراقبة على أداء جهاز القضاء الشرعي، وإعداد اللوائح والتعليمات المنظمة لعمله، وقد بين النظام كيفية تشكيله واختصاصاته وصلاحياته وأسلوب عمله على النحو التالي:

تشكيلة المجلس

أ. رئيس المحكمة العليا.
ب. أربعة قضاة متفرغين بدرجة رئيس محكمة استئناف يسمون بأمر ملكي.
ج. وكيل وزارة العدل.
د. رئيس هيئة التحقيق والإدعاء العام.
ه. ثلاثة أعضاء يتوافر فيهم مايشترط في قاضي الاستئناف يسمون بأمر ملكي.

مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد.

الاختصاصات والصلاحيات

تحددت صلاحياته واختصاصاته بموجب نظام القضاء والتي منها: ص272

أ. النظر في شؤون القضاة الوظيفية
ب. إصدار اللوائح المتعلقة بشؤون القضاة الوظيفية
ج. إصدار لائحة التفتيش القضائي.
د. إنشاء المحاكم أو دمجها أو إلغائها وتحديد اختصاصها.
ه. الإشراف على المحاكم والقضاة وأعمالهم.
و. تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى ومساعديهم.
ز. تنظيم أعمال الملازمين القضائيين
ح. تحديد الأعمال القضائية النظيرة المطلوبة لشغل الدرجات القضائية.

انعقاد الجلسات واتخاذ القرارات ونظاميتها

ينعقد المجلس برئاسة رئيسه، وفي حالة غيابه ينوب عنه رئيس المحكمة العليا. ويكون انعقاده نظاميًا بحضور أغلبية الأعضاء ويجتمع المجلس مرة كل شهرين أو أكثر. ويصدر قراراته بأغلبية الأعضاء.

@Lawgeekery

شؤون القضاة

شروط التعيين

تنقسم شروط تعيين القضاة إلى نوعين **شروط عامة** يجب توافرها فيمن يتولى القضاء وهي كالآتي:

1. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل.
2. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
3. أن يكون متمتعًا بالأهلية الكاملة للقضاء حسبما نص عليه شرعًا.
4. أن يكون حاصلًا على شهادة من إحدى الكليات الشرعية بالمملكة، أو شهادة جامعية أخرى معادلة لها بشرط أن ينجح في امتحان خاص يعده المجلس.
5. ألا يقل عمره عن أربعين سنة بالنسبة لدرجة قاضي الاستئناف، ولا يقل عن 22 سنة لغيره.
6. ألا يكون محكومًا عليه بجريمة مخلة بالدين أو الشرف، أو صدر بحقه قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة.

أما **الشروط الخاصة** فتتعلق فيمن يشغل درجات بعينها من درجات السلك القضائي، وقد أوردها النظام في مواد ضمن بيانه لكل درجة من درجات السلك القضائي الإحدى عشرة، والتي تبدأ بملازم قاضي، وتنتهي برئيس المحكمة العليا.

ضمانات القضاة

أولى النظام أهمية لمسألة ضمانات القضاة وذلك حتى يكون القاضي بمنأى عن الضغوطات والتأثيرات حتى يصدر عنه الحكم بنزاهة تامة.

عدم القابلية للعزل إلا في الحالات التي بينها النظام:

أ. يكون من يعين من القضاة ابتداءً تحت التجربة سنة، وبعد نهاية المدة يصدر المجلس الأعلى للقضاء قرارًا بتثبيته أو الاستغناء عنه.
ب. إذا فقد أحد الأعضاء الثقة والاعتبار الذين تتطلب الوظيفة، يحال إلى التقاعد بأمر ملكي بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء.
ج. إذا حصل على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متتالية، يحال إلى التقاعد بأمر ملكي بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء.
د. إذا لم يستطع مباشرة عمله بعد انتهاء الإجازة المرضية أو ظهر أنه غير قادر على العمل.
ه. إذا صدر ضده حكم من مجلس التأديب في دعوى تأديبية رفعت ضده، ويصدر أمر ملكي بتنفيذ عقوبة الإحالة إلى التقاعد.

الاعتراض والتظلم من القرارات الخاصة برجال القضاء

حماية للقاضي من التعسف ضده إداريًا:
أ. إلزام إدارة التفتيش القضائي بإرسال صورة من الملاحظات القضائية والإدارية ماعدا تقارير الكفاية، إلى القاضي صاحب الشأن للاطلاع عليها وابداء اعتراضه عليها خلال ثلاثين يومًا.
ب. إلزام رئيس إدارة التفتيش بتشكيل لجنة لفحص ملاحظات واعتراضات القاضي المعني.
ج. للقاضي حق الاعتراض على مايوجّه إليه من التنبيهات الصادرة إليه كتابة من رئيس المحكمة.
د. للقاضي حق التظلم إذا كانت درجته أقل من المتوسط ويقدم تظلمه للمجلس الأعلى للقضاء خلال ثلاثين يومًا.

عدم جواز مخاصمة القضاة إلا وفق الشروط والقواعد الخاصة بتأديبهم

حدد نظام القضاء للمجلس الأعلى للقضاء اختصاص دعوى تأديب القضاة، من خلال دائرة تشكل في المجلس، وأوضح كيفية إجراءات دعوى التأديب وأسلوب سير إجراءات المحاكمة وأثر الدعوى على القاضي، والحكم في دعوى التأديب، ومايترتب على الحكم من نتائج.

التفتيش على أعمال القضاة

أوكل نظام القضاء للمجلس الأعلى للقضاء مهمة مراقبة ومحاسبة القضاة على مايصدر منهم من مخالفات أو تجاوزات. وأوجب تشكيل **إدارة التفتيش القضائي وتتولى مايلي:**
أ. التفتيش على أعمال القضاة.
ب. التحقيق في الشكاوى التي يقدمها القضاة، والمقدمة ضدهم فيما يتعلق بعملهم.
أوجب النظام أن يتم التفتيش على أعضاء السلك القضائي مرتين على الأكثر كل سنة. وتتولى إدارة التفتيش القضائي، إعداد تقرير وتقدير كفاية عن أعضاء السلك القضائي، والذي يتم بموجبه تقييم أدائهم الوظيفي. وأجاز النظام للقضاة الإطلاع على تقاريرهم والاعتراض على مايرد بها من ملاحظات.

تأديب القضاة

من اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء محاسبة القضاة بعد صدور تقرير من إدارة التفتيش القضائي تشير إلى وجود تجاوزات أو مخالفات. ويتولى المهمة جهاز ضمن الهيكل الإداري للمجلس بمسمّى: إدارة التأديب.

انتهاء خدمة القضاة

نص النظام على **انتهاء خدمة القضاة** بأحد الأسباب:
أ. بلوغه سن السبعين.
ب. الوفاة
ج. قبول استقالته.
د. قبول طلبه الإحالة على التقاعد طبقًا لنظام التقاعد المدني.
ه. عدم صلاحيته للقضاء خلال مدة التجربة والمقررة نظامًا بسنة للقضاة وسنتين للملازم القضائي.
و. عجزه الصحي عن مباشرة عمله.
ز. حصوله على تقدير أقل من المتوسط في تقرير الكفاية ثلاث مرات متتالية.
ح. إنهاء خدمته لأسباب تأديبية.

واجبات القضاة

أورد النظام جملة من **الواجبات التي يجب على القاضي** مراعاتها:
1. عدم الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أي وظيفة أو عمل لا يتفق مع استقلال القضاء وكرامته.
2. المحافظة على أسرار المداولات.
3. الإقامة في البلد الذي به مقره.
4. المواظبة على العمل وعدم الانقطاع عنه إلا بالترخيص له بالغياب كتابةً.

@Lawgeekery

النظام القضائي الإداري

النظام القضائي الإداري

القضاء الإداري: نوع من أنواع القضاء المتخصص، والذي يقوم بالفصل في النزاعات التي تقوم بين أحد أفراد الدولة وبين إحدى الجهات الإدارية في الأمور ذات الطابع الإداري. وقد عرفت الدولة الإسلامية القضاء الإداري بما كان يعرف: بولاية المظالم.

ديوان المظالم

كان ديوان المظالم إدارة تابعة لمجلس الوزراء، ولكنه استقل بعد صدور أول نظام للديوان، والذي نص على تشكيل جهاز مستقل باسم ديوان المظالم، يقوم بإدارته رئيس بدرجة وزير يعين بمرسوم ملكي، ويسأل أمام الملك، ويرتبط الديوان بالملك مباشرةً.

ويفرق النظام بين نوعين من منسوبي الديوان هم: أعضاء الديوان الذين يتشكل منهم الجهاز القضائي (القضاة) والذين يطبق عليهم نظام القضاء مثلهم مثل قضاة المجلس الأعلى للقضاء، والنوع الآخر يتمثل في موظفي الديوان الإداريين والذين يطبق عليهم نظام الخدمة المدينة ولوائحه

تشكيل الديوان

يتألف ديوان المظالم من رئيس بمرتبة وزير، ونائب رئيس أو أكثر (يعينون بأمر ملكي ممن تتوفر فيهم شروط درجة رئيس محكمة استئناف)، وعدد كاف من القضاة، ملحقًا بالعدد اللازم من الباحثين والفنيين والإداريين.

اختصاصات الديوان

بين نظام القضاء اختصاصات الديوان الموزعة على محاكمه الثلاث.

مجلس القضاء الإداري

أحدث هذا الجهاز على غرار المجلس الأعلى للقضاء، وبنفس الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في نظام القضاء.

ويتشكل من:

1. رئيس ديوان المظالم
2. أقدم نواب رئيس الديوان
3. أربعة قضاة ممن يشغلون درجة قاضي استئناف يسمون بأمر ملكي.

ويعقد المجلس جلساته برئاسة رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة، ولا يكون الانعقاد نظاميًا إلا بحضور خمسة من أعضائه، وتصدر قراراته بالأغلبية، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله رئيس المحكمة الإدارية العليا.

كما نص النظام على تشكيل أمانة عامة، يتم اختيار أمينها من بين القضاة.

محاكم ديوان المظالم

المحكمة الإدارية العليا

تتألف المحكمة من رئيس يعين بأمر ملكي، وتكون درجته بمرتبة وزير، ويشترط أن تتوافر فيه شروط درجة رئيس محكمة استئناف.

ويكون للمحكمة هيئة عامة.

وتختص بالنظر في الاعتراضات على الأحكام الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية متى كان محلها:

أ. مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية أو الأنظمة التي لا تتعارض معها.
ب. صدوره من محكمة غير مختصة.
ج. صدوره من محكمة غير مكونة نظاميًا.
د. الخطأ في تكييف الواقعة أو وصفها.
هـ. فصله في نزاع خلافًا لحكم آخر سبق أن صدر بين طرفي الدعوى.
و. تنازع الاختصاص بين محاكم الديوان.

محاكم الاستئناف الإدارية

تتكون من رئيس وعدد كافٍ من القضاة لا تقل درجتهم عن درجة قاضي استئناف، وتتولى المحاكم النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من المحاكم الإدارية، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة في النظام.

المحاكم الإدارية

تتكون هذه المحاكم من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، وتباشر اختصاصاتها من خلال دوائر متخصصة من ثلاث قضاة أو قاضٍ واحد. وتختص بالفصل في الآتي:

أ. الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة في نظام الخدمة المدنية والعسكرية والتقاعد لموظفي ومستخدمي الحكومة والأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة أو ورثتهم والمستحقين عنهم.
ب. دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن.
ج. دعاوى التعويض. التي يقدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة
د. الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفًا فيها.
هـ. المنازعات الإدارية الأخرى.
و. طلبات تنفيذ الأحكام الأجنبية.

اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي

هي هيئات إدارية لها اختصاصات إدارية تصدر أحكام قابلة للطعن أمام القضاء الشرعي. ولأحكامها نفس قوة الأحكام القضائية الصادرة عن القضاء الشرعي وقد تحولت بموجب التنظيم الجديد 1428هـ أهم الهيئات الإدارية (التي كانت تابعة لأجهزتها) إلى محاكم متخصصة تحت مظلة القضاء الشرعي وذلك بعد إخراجها من الأجهزة التي كانت تابعة لها.

@Lawgeekery

مجلس الوزراء كسلطة تنفيذية وتنظيمية

مرت السلطة التنفيذية بمراحل حتى تشكلت في صورتها الحالية، ابتداءً من النيابة العامة 1344هـ، حتى مجلس الوزراء 1373هـ.

مجلس الوكلاء 1350هـ

تشكيلة المجلس

تألف المجلس بموجب الأمر الملكي، من النائب العام (رئيسًا)، ووكيل وزارة الخارجية ووكيل وكالة المالية، ووكيل مجلس الشورى (أعضاءً).
وتمت زيادة أعضاءه تدريجيًا بسبب تنامي دوره في إدارة شؤون الدولة.

صلاحيات رئيس المجلس

1. رئاسة المجلس.
2. إبلاغ الأوامر الملكية إلى دوائر الحكومة والوكالات، بصفته مرجعًا لها.
3. رفع قرارات المجلس للملك لاستصدار الموافقة.

اختصاصات المجلس

استمد المجلس سلطته من الملك، وبعد أعضائه مسؤولين بالتضامن أمام الملك عن السياسة العامة للدولة.
وقد تولى **الأمير فيصل بن عبدالعزيز** رئاسته طيلة فترة وجود المجلس في السلطة.
فكان المجلس يقوم بدراسة المعاملات المحالة إليه من النيابة العامة، والدوائر الحكومية المختصة بالشؤون الداخلية، وكذلك شؤون الدولة الخارجة عن الأوامر والنظم الإدارية.
وعند اتخاذ القرارات يتم رفعها للملك للإطلاع والمصادقة.

وقد تمكن المجلس من المساهمة في تحديث وإنشاء العديد من الأجهزة الحكومية في مختلف مناطق المملكة، كما ساهم في مناقشة وإقرار وتعديل وإلغاء وتفسير الأنظمة والتعليمات التي لا زال البعض منها ساري المفعول.

التنظيم الداخلي

تولى نظام مجلس الوكلاء –بشكل مفصّل– توضيح أسلوب عمل المجلس، والإجراءات النظامية التي سهلت عمل المجلس.

جلسات المجلس

في البداية كانت جلساته تعقد ليليًا مرة في الأسبوع على الأقل، وتنعقد الجلسة بوجود أكثر أعضائه، بعد ذلك تم تعديل النظام على أن تعقد الجلسات نهارًا بوجود أكثر الأعضاء وأن تعقد في مرتين على الأقل في الأسبوع.

قرارات المجلس

يتخذ المجلس قراراته بالأكثرية، ولا يصبح القرار نافذ إلا بتوقيع الأكثرية. فعند حصول خلاف: إن كان محل الخلاف لا يحتمل التأخير يجوز للرئيس إنفاذ القرار على مسؤوليته، وإلا فإنه يؤجل إنفاذه حتى يتم عرضه على الملك.

مجلس الوزراء 1373هـ

تبرز أهمية مجلس الوزراء في كونه أعلى هرم سلطات الدولة، وله **السلطة السياسية الوحيدة** المسؤولة عن رسم سياسة المملكة الداخلية والخارجية؛ لذا يعد الجهاز التنفيذي الأول -من حيث الأهمية- في المملكة العربية السعودية.

نشأة وتطور المجلس

تشكل المجلس بأمر من الملك عبدالعزيز.
وقد نصّ الأمر على إنشاء المجلس تحت رئاسة ولي العهد، وعضوية جميع وزراء الدولة المكلفين.
عمل المجلس بموجب أمر التأسيس، حتى صدر أول نظام له 1373هـ، واستمر العمل به لأربع سنوات ونصف، حتى صدر النظام الأخير 1414هـ.

تشكيل المجلس

في بداية قيام المجلس، كانت تعيينات المناصب الوزارية تأخذ الجانب السياسي، والمكانة الاجتماعية أكثر من الجانب المهني. فمنهم من ينتمي للأسرة الحاكمة، أو أبناء لأسر معروفة تجاريًا أو ذات مكانة اجتماعية. بعد ذلك أصبحت الخلفية التعليمية والمهنية من بين المعايير التي تؤخذ في الحسبان عند اختيار الوزراء.

أداء القسم

لا يباشر العضو عمله إلا بعد أداء القسم أمام الملك أو نائبه؛ فالقسم بمثابة عقد بينه وبين الحكومة ببنود تتطلب:

1. الإخلاص للدين والملك والوطن.
2. عدم إفشاء أسرار الدولة.
3. المحافظة على مصالح وأنظمة الدولة.
4. التفرغ للعمل وعدم الإنشغال بما قد يؤثر على واجبات عمله.

تشكيلة المجلس

أ. رئيس مجلس الوزراء : الملك.
ب. نواب رئيس المجلس: جرى العرف على أن يكون للرئيس نائبين، نائب أول: ولي العهد، ونائب ثاني: ولي ولي العهد.
ج. الوزراء العاملين، أي بحقائب وزارية.
د. وزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في المجلس بأمر ملكي. (الوزير بلا وزارة)
هـ. مستشاري الملك المعينين بأمر ملكي.

مدة التشكيلة الوزارية

أربعة سنوات قابلة للتجديد، تبدأ منذ صدور الأمر الملكي بالتشكيل. ويعاد التشكيل في نهاية المدة.

شروط العضوية

أ. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
ب. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية.
ج. ألا يكون محكوم عليه بجريمة مخلة بالدين والشرف.

ص: 302-307 | الفصل الحادي عشر

مجلس الوزراء

الحقوق والواجبات

المميزات

أوضح نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة ولائحته الداخلية، بأن يتم التعيين والإعفاء بأمر ملكي، كما حدد مقدار الراتب ونوع المكافآت والبدلات التي المستحقة، ومدة الإجازات.

المحظورات

أ. عدم الجمع بين عضوية المجلس وأية وظيفة حكومية أخرى، إلا إذا رأى رئيس المجلس ضرورة ذلك.

ب. عدم شراء أو إستئجار أيًا كان من أملاك الدولة.

ج. عدم بيع أو إيجار أي شيء من أملاكه للحكومة.

د. عدم مزاولة أي عمل تجاري أو مالي، أو قبول عضوية لمجلس إدارة أي شركة. واستثنيت من هذا الحظر شركة أرامكو السعودية.

محاكمة الوزراء

تعد محاكمة الوزراء نوع من القضاء الإداري، وذلك بموجب نظام محاكمة الوزراء، الصادر بمرسوم ملكي 1380هـ.

الاختصاصات والصلاحيات

الاختصاصات

الصلاحيات

صلاحيات رئيس المجلس

1. رئاسة جلسات المجلس، وفي غيابه ينوب عنه أحد نائبيه.
2. تعيين أعضاء المجلس، وإعفاؤهم من مناصبهم، وقبول استقالاتهم.
3. مسؤولية الأعضاء عن أعمالهم أمامه.
4. توجيه السياسة العامة للدولة، والتنسيق والتعاون بين الوزارات.
5. التوقيع على قرارات المجلس، والوزارات المرتبطة به.
6. الإشراف على المجلس والوزارات المرتبطة به.
7. مراقبة تنفيذ الأنظمة والقرارات التي يصدرها المجلس.

صلاحيات عضو المجلس

منصب الوزير سياسي، وليس ذو طابع مهني أو فني؛ لذا يشارك مع بقية أعضاء المجلس في رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

فليس ضروريًا أن يكون وزير الصحة طبيبًا، ووزير الزراعة مهندسًا زراعيًا.

الصلاحيات السياسية

1. رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة وجميع شؤونها.
2. تنفيذ سياسة الدولة في نطاق وزارته، وفقًا لقرارات المجلس.
3. تمثيل مصالح الدولة السياسية لدى أشخاص القانون الدولي فيما يدخل ضمن اختصاصات وزارته.

الصلاحيات النظامية

1. يحق للوزير بأن يقترح على المجلس مشروعات الأنظمة واللوائح التي تدخل ضمن أعمال وزارته، بغرض دراستها وإقرارها.
2. كما يحق للوزير إبداء وجهة نظره حيال مشاريع الأنظمة الأخرى التي تطرح للنقاش خلال جلسات

الصلاحيات التنظيمية

يحق للوزير القيام بتنظيم الجهاز الإداري التابع لوزارته، والإشراف على سير العمل، ووضع الخرائط التنظيمية لوزاراته والأجهزة التابعة لها.

الصلاحيات الإدارية

الوزير هو الرئيس المباشر، والمرجع النهائي لوزارته.

الصلاحيات التفويضية

يجوز – بموجب نظام الخدمة المدنية– للوزير تفويض صلاحياته لوزير مفوض، وذلك على النحو التالي:

1. يكون لنائب الوزير ما للوزير من صلاحيات إلا ماحتفظ به الوزير.
2. يجوز للوزير تفويض بعض صلاحياته بقدر حاجة العمل ووفقًا لما يتناسب مع المركز الوظيفي للمفوض.
3. يتم التفويض بقرار مكتوب يتضمن الصلاحيات المفوضة، واسم الموظف، ومسمى الوظيفة، ومدة التفويض.
4. في حالة تكليف موظف بالقيام بأعمال آخر، لا يتمتع الموظف المكلف بالصلاحيات المفوضة لمن كان يشغل الوظيفة، إلا بنص قرار التكليف.
5. لا يجوز لمن فوضت إليه الصلاحيات أن يفوض غيره، إلا بموافقة الوزير المختص.
6. التفويض لا يعفي من المسؤولية.

حالات انتهاء التفويض:

أ. انتهاء مدة التفويض.

ب. انتهاء الغرض من التفويض.

ج. إلغاء قرار التفويض.

د. شغور وظيفة الموظف المفوض

هـ. مضي 3 أشهر من تاريخ تعيين وزير آخر غير الذي صدر منه التفويض.

ص: 308-316 | الفصل الحادي عشر

مجلس الوزراء

الحقوق والواجبات

الاختصاصات والصلاحيات

الصلاحيات

اختصاصات المجلس في الشؤون الداخلية

اختصاصات المجلس في الشؤون التنظيمية

∴ خول النظام أعضاء المجلس –بصورة جماعية– تنظيم شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

∴ كما منح النظام أعضاء المجلس –بصورة فردية– سلطة تنظيم وزاراتهم، ومناقشة مايرون بحثه في المجلس بخصوص أمور لا تدخل ضمن دائرة اختصاصاتهم المباشرة.

اختصاصات المجلس في الشؤون التنفيذية

أ. مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح والقرارات.

ب. إحداث وترتيب المصالح العامة. (مدارس، حدائق عامة... إلخ).

ج. الرقابة على الوزارات، بإنشاء لجان تتحرى عن سير أعمال الوزارات والمصالح بصفة عامة أو عن قضية معينة، وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى المجلس للبتّ في نتيجة التحقيق.

اختصاصات المجلس في الشؤون المالية

أ. الموافقة على القروض التي تمنحها الحكومة في الداخل والخارج.

ب. إقرار الميزانية السنوية العامة للدولة، ومايطرأ عليها من تعديلات.

ج. اعتماد الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي.

مراحل إصدار النظام

∴ تنشأ الأنظمة إما بإرادة ملكية منفردة خالصة في صورة أمر ملكي، مثل (النظام الأساسي للحكم، نظام هيئة البيعة، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى)

∴ كما تنشأ ب قيام الأجهزة المرتبطة برئيس مجلس الوزراء، أو المجلس، وكذلك مجلس الشورى باقتراح أو تعديل أنظمة سارية المفعول، لتصدر فيما بعد بإقرارها من مجلس الوزراء ثم صدورها بمرسوم ملكي. وفي هذه الحالة تمر الأنظمة لصدورها بمراحل هي:

أ. الاقتراح: فيقدم النظام على هيئة اقتراح أو مشروع نظام.

ب. المناقشة والتصويت: يناقش المجلس تقرير اللجنة ومشروع النظام، ثم يصوت عليها بعد استكمال المناقشات وإبداء الرأي والملاحظات.

ج. الإقرار: يصدر المجلس قراره بالموافقة على مشروع النظام، وينظم مسودة مرسوم ملكي مرفق بالنظام، ويتم رفعها للملك للاطلاع ثم المصادقة.

د. التصديق: يصدر الملك أمره بالموافقة على مشروع النظام بتوقيعه على المرسوم الخاص بالنظام.

هـ. النشر والنفاذ: يتم نشر المرسوم والنظام في الجريدة الرسمية، ويتم العمل به رسميًا من تاريخ نشره، مالم ينص على غير ذلك.

الاختصاصات

اختصاصات المجلس في الشؤون الخارجية

1. المحافظة على السيادة الوطنية، والاستقلال في تصريف شؤونها الداخلية والخارجية.
2. المشاركة الفعالة في تثبيت دعائم الأمن والسلام الدولي.
3. تحقيق التضامن العربي والإسلامي، والدفاع عن قضاياهما في المحافل الدولية.

إجراءات عقد الاتفاقيات الدولية

∴ لا يجوز للمسؤول الممثل للدولة التعبير عن موقف المملكة من أي اتفاقية مالم يكن مزودًا بتفويض مكتوب يخوله ذلك.

∴ ترفع الجهة المعنية بالاتفاقية (مشروعها) إلى الديوان الملكي، وترجمة الاتفاقية ترجمة دقيقةً إن كانت بغير اللغة العربية، مع ختمها من الجهة التي رفعتها.

∴ تحال الاتفاقية إلى مجلس الوزراء لدراستها، و بموافقة المجلس عليها يصدر قرار بتفويض المسؤول بالتوقيع عليها.

∴ تحفظ النسخ الأصلية للاتفاقيات ووثائقها المتعلقة بها لدى المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، وتحفظ الوزارة أو الجهة المعنية بصورة موثقة منها.

∴ تنشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية (أم القرى) مالم ينص على خلاف ذلك.

∴ تعدل الاتفاقية بالطريقة التي أُبرمت بها، مالم تنص صراحة على خلاف ذلك.

∴ يكون تجديد الاتفاقية أو انقضائها أو انهائها أو الانسحاب منها أو إيقاف العمل بها إما: وفقًا لنصوصها، أو بالاتفاق في أي وقت مع الأطراف الأخرى على ذلك.

@Lawgeekery

مجلس الوزراء

التنظيم الداخلي للمجلس

عقد الاجتماعات

في الحالات العادية: يعد اجتماع المجلس صحيحًا بحضور ثلثي أعضائه أما في الحالات الاستثنائية: فيكون انعقاده صحيحًا بحضور النصف.

اتخاذ القرارات

- في الحالات العادية: تعد القرارات نظاميةً بعد صدورها بالأغلبية، وفي حالة التساوي فصوت الرئيس يرجّح.
- أما في الحالات الاستثنائية: فتكون قراراته نظاميةً بموافقة الثلثين.

ولا يتخذ المجلس قرارًا بخصوص وزارة من الوزارات إلا بحضور وزيرها أو من ينوب عنه.

ويتم إعلان قرارات المجلس بعد اتخاذها عدا مايعد منها سريًا.

طريقة المداولات

مداولات المجلس سرية؛ وذلك: لحساسية بعض المواضيع المطروحة أثناء الاجتماعات، ولإتاحة الفرصة للأعضاء من أجل المشاركة في النقاش بحرية وراحة تامة دون مؤثرات خارجية.

لجان المجلس

تعرف اللجنة بأنها: مجموعة من الأشخاص يوكل إليها القيام بعمل معين بصورة جماعية.

ولم يحدد النظام في السابق عدد اللجان بل جعل الأمر متروكًا للحاجة، بعد ذلك صدر أمر ملكي يقضي بإلغاء 12 مجلس ولجنة، وإنشاء مجلسين بدلًا منهما، بهدف رفع مستوى كفاءة الأجهزة الحكومية تفاديًا للازدواجية والبطئ في العمل. ويرتبط المجلسين تنظيميًا بمجلس الوزراء. وهما:

مجلس الشؤون تاسياسية والأمنية

يتكون من رئيس وثمانية أعضاء.

يتولى تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالشؤون السياسية والأمنية، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها.

مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية

يتكون من رئيس و21 عضو.

يتولى تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنموية، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها.

التشكيلات الإدارية للمجلس

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

أنشئت الأمانة من أجل القيام بالأعمال السكرتارية الإدارية للمجلس.

تشكيل الأمانة العامة

يرأسها أمين عام بمرتبة وزير، ويقوم بمهام منها:

1. تنظيم الهيكل الإداري للأمانة العامة والتعديل عليه عندما يتطلب ذلك.
2. الإشراف على إعداد جداول أعمال المجلس والمحاضر بعد الاجتماعات.
3. تهيئة الوثائق الرسمية والمعلومات المتعلقة بأعمال المجلس حين طلبها.
4. الإشراف على إعداد ميزانية الأمانة العامة.
5. مايكلفه به المجلس من أعمال.

اختصاصاتها

1. التحضير لجلسات المجلس وإعداد جداول الأعمال.
2. تحضير مشروعات التوصيات التي تصدرها اللجنة العامة للمجلس، وإعداد تقارير عنها.
3. طباعة وتجهيز قرارات مجلس الوزراء والمراسيم الملكية التي ينتهي إليها المجلس.
4. الإشراف على سكرتارية اللجنة العامة للمجلس.
5. القيام بدور حلقة الوصل بين المجلس والإدارات والهيئات.

هيئة الخبراء

تقوم بالرقابة السابقة على دستورية القوانين؛ فتختص بكل مايتعلق بصياغة وتعديل الأنظمة ومراجعة الاتفاقيات الدولية التي تنتسب إليها المملكة.

اختصاصات الهيئة

1. بحث ودراسة المعاملات المحالة إليها.
2. تحضير مشروعات "مسودات" الأنظمة.
3. مراجعة الأنظمة السارية، واقتراح تعديلها.
4. دراسة المعاملات التي تتضمن وضع قواعد عامة، أو إصدار مراسيم ملكية.
5. وضع الصيغ المناسبة للأوامر السامية والمراسيم الملكية، وقرارات المجلس.
6. مشاركة الأجهزة الحكومية في دراسة الموضوعات التي تحال إليها من المقام السامي أو من المجلس.

الوزارات

الوزارة: أكبر أقسام الجهاز التنفيذي في الدولة، وتتولى مهمة الإشراف أو تنفيذ وظيفة محددة أو أكثر.

ويرأس الوزارة مسؤول بمرتبة وزير، ويكون مسؤول امام رئيس مجلس الوزراء (الملك).

الاختصاصات

1. وضع السياسة العامة للوزارة وإقرارها من مجلس الوزراء.
2. تمثيل الدولة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية ذات العلاقة.
3. وضع مسودة الأنظمة الخاصة بالوزارة، ورفعها لمجلس الوزراء.
4. التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بها، وإجازتها من مجلس الوزراء.
5. صياغة اللوائح التنفيذية والتفسيرية الداخلة في اختصاصات الوزارة.

@Lawgeekery

مجلس الشورى

تشكيل المجلس

تكوين المجلس

يتكون المجلس من رئيس و150 عضوًا وعضوة.
وقد تضمنت تشكيلته في الدورة السادسة مشاركة المرأة بواقع 20% من عدد الأعضاء، ليصبح عددهنّ 30 عضوة. ويراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس السابق.

مدة المجلس

1. مدة المجلس أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوينه.
2. يتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة الأول بشهرين على الأقل، ويستمر المجلس السابق حتى يتم تكوين مجلس جديد.

وتبدأ العضوية ببداية مدته وتنتهي بانتهائها.

شروط العضوية

1. أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.
2. أن يكون من المشهود لهم بالصلاح والكفاية
3. ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

ويشترط أداء القسم أمام الملك قبل البدء بالمهامّ

الحقوق والواجبات

الحقوق

الحقوق البرلمانية

1. إبداء الرأي والنقاش داخل أروقة المجلس، بحدود النظام.
2. حق اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل نظام ساري المفعول.
3. مناقشة مسؤولي الدولة الذين يدعون لحضور الجلسات.

الحقوق المالية

1. يحصل العضو على مكافأة شهرية مقطوعة تتم زيادتها بنفس نسبة موظفي الدولة.
2. يعامل العضو بخصوص البدلات والمزايا معاملة شاغلي المرتبة الخامسة عشر (الوزراء).
3. يحتفظ العضو المتفرغ بالمرتبة التي كان يشغلها قبل تعيينه، وتحسب له فترة الخدمة.
4. لا يجوز للعضو الجمع بين المكافآت والمزايا المقررة له من المجلس ومن وظيفته التي كان يشغلها. فمايزيد في وظيفته فيصرف له الفرق من المجلس.
5. يتمتع الأعضاء بإجازة عادية سنوية 45 يومًا.

الإعفاء من العضوية

1. لعضو المجلس أن يطلب إعفاءه من العضوية.
2. الإعفاء الناتج عن الإخلال بواجبات العضوية يتم بعد تقديم العضو للمحاكمة وصدور قرار بذلك.
3. إذا خلا محل أحد الأعضاء، يختار الملك من يحل محله، ويصدر أمر ملكي بذلك.

الواجبات

الالتزامات

1. التزام الحياد والموضوعية في كل مايمارسه من أعمال داخل المجلس وعدم تغليب مصالحه.
2. الانتظام في حضور الجلسات واللجان، وفي حالة الغياب يتوجب إخبار الرئيس كتابةً.
3. المشاركة في التصويت على القرارات التي تتم مناقشتها.

المحظورات

1. عدم استغلال الوظيفة لمصلحته الشخصية.
2. عدم الجمع بين عضوية المجلس وأي وظيفة حكومية، أو إدارة شركات، إلا إذا رأى الملك ذلك.

قواعد قبول الهدايا

1. ألا تكون الهدية نقدية بأي حال من الأحوال.
2. ألا يكون هناك شبهة أو نيئة سيئة لمقدم الهدية.
3. أن تكون الهدية من حيث نوعها وقيمتها ممايقبل عرفًا في المناسبات المقدمة فيها.
4. ألا يترتب على قبولها سوء الظن بمن يقبل فيها بأي حال من الأحوال.
5. ألا يكون لمقدم الهدية مصلحة أو مقابل دور يجب على العضو القيام به.

الاستثناءات

1. الهدايا سريعة التلف.
2. الهدايا المقدمة من جهات حكومية محلية أو دولية، والتي تقل قيمتها عن 5000 للأعضاء، أو 10000 للرئيس أو نائبه أو مساعده.
3. الهدايا المقدمة من جهات خاصة محلية أو دولية، التي تقل عن 2000 للأعضاء، و4000 للرئيس أو نائبه أو مساعده.

الاخلال بواجبات العضوية

يعاقب العضو الذي يخل بواجبات العمل بأحد العقوبات التالية:

1. توجيه اللوم كتابة.
2. حسم مكافأة شهر
3. إسقاط العضوية. (بأمر ملكي)

التحقيق والمحاكمة

1. يتولى التحقيق مع العضو المخالف لجنة من ثلاثة أعضاء يختارهم رئيس المجلس.
2. تبلغ اللجنة العضو بالمخالفة، و عليها سماع أقواله في المحضر.
3. ترفع اللجنة نتائج التحقيق للهيئة العامة للمجلس.
4. للهيئة أن تشكل لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء لمحاكمة العضو المنسوب إليه المخالفة، بشرط ألا يكون من بين أعضاء اللجنة الرئيس أو نائبه أو مساعده.
5. يحق للجنة أن توقع عقوبة اللوم أو الحسم، أما إذا رأت إسقاط العضوية فيرفع الأمر للملك ليقرر مايراه بوصفه مرجعًا للمجلس.

وتصنف المحكمة التي تنشأ في هذه الأحوال ضمن القضاء الإداري.

الاختصاصات والصلاحيات

اختصاصات وصلاحيات المجلس

أ. مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي حولها.
ب. دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح مايراه بشأنها.
ج. تفسير الأنظمة واقتراح أنظمة جديدة، أو تعديل الأنظمة سارية المفعول.
د. مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.

اختصاصات وصلاحيات رئيس المجلس

1. الإشراف على أعمال المجلس.
2. تمثيل المجلس في علاقاته داخليًا وخارجيًا.
3. رئاسة اجتماعات المجلس، والهيئة العامة للمجلس، واللجان التي يحضرها.
4. الرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي للجلسات.
5. الرفع لرئيس مجلس الوزراء بطلب تزويد المجلس بما لدى الأجهزة الحكومية من وثائق ومعلومات.
6. رفع تقرير سنوي للملك عن أعمال المجلس.
7. رفع اقتراحات المجلس إلى الملك.

اختصاصات وصلاحيات نائب الرئيس

1. معاونة الرئيس في حالة حضوره.
2. ممارسة صلاحيات الرئيس في حالة غيابه.

اختصاصات وصلاحيات مساعد رئيس المجلس

إدارة المجلس في غياب كل من الرئيس ونائبه.

اختصاصات وصلاحيات الأمين العام

1. الإشراف على تحرير محاضر الجلسات.
2. إبلاغ الأعضاء بمواعيد الجلسات، وتسليمهم نسخ من جداول الأعمال.
3. القيام بالأعمال الموكلة إليه من المجلس.
4. الإشراف على شؤون المجلس المالية والإدارية.

@Lawgeekery

مجلس الشورى

اللجان

التنظيم الداخلي

نظامية عقد الاجتماعات

تعد الجلسات نظامية بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه.

على خلاف جلسات مجلس الوزراء. فالأصل في الجلسات أن تكون علانية؛ مالم يكن الموضوع ذو صفة سرية. ويقوم الملك أو من ينوب عنه، في كل عام بافتتاح اجتماعات المجلس بإلقاء خطاب يتضمن سياسة الحكومة.

التصويت واتخاذ القرارات

لا تكون القرارات نظامية إلا بموافقة الأغلبية، ويكون تصويت الرئيس بعد تصويت الأعضاء، وإذا لم تتحقق الأغلبية يعاد طرح التصويت في الجلسة التالية، فإذا لم يجد ذلك يرفع الموضوع للملك مشفوعًا بتقرير عنه.

عقد الجلسات

تعقد جلسة عادية كل أسبوع في يوم الأحد، وتستمر حتى اليوم التالي. وعلى العضو الراغب بالتحدث طلب ذلك كتابةً، وتدوين طلبات الحديث بحسب ترتيب الطلبات، يأذن الرئيس بالحديث للعضو، ولا يجوز له أن يتكلم في الموضوع الواحد أكثر من ٥ دقائق إلا بإذن الرئيس، ويوجه كلامه إلى الرئيس أو المجلس، ولا يجوز لغير الرئيس مقاطعته.

تكوين اللجان

لم يرد نص يحدد عدد ومسميات اللجان باستثناء الهيئة العامة للمجلس. فللمجلس تكوين اللجان حسب الحاجة.

1. يكون المجلس اللجان المتخصصة اللازمة، على ألا يقل الأعضاء عن خمسة.
2. يشترك العضو في لجنة واحدة.
3. مدة اللجان وعضويتها سنة، ويجوز إعادة ترشيح رئيسها ونائبه مرة واحدة.
4. للمجلس إعادة تكوين اللجان.
5. يجوز لكل لجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية لدراسة موضوع معين.

وقد كون المجلس حتى دورته الخامسة ١٣ لجنة.

أسلوب عمل اللجان

1. يقوم رئيس اللجنة بإدارة أعمالها، ويتحدث باسمها أمام المجلس ويحل نائبه محله عند غيابه.
2. تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، أو من المجلس، أو من رئيس المجلس.
3. للجان أن تستعين بمن تراه من غير أعضاء المجلس بعد موافقة رئيس المجلس.
4. اجتماعات اللجان غير علنية.
5. يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس إبداء رأيه في أي موضوع محال إلى إحدى اللجان ولو لم يكن عضوًا فيها.

الهيئة العامة للمجلس

تتكون من رئيس المجلس ونائبه ومساعده، ورؤساء اللجان، ويحضر الاجتماع الأمين العام للمجلس.

لا يكون اجتماع الهيئة نظاميًا إلا بحضور ثلثي أعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية.

اختصاصات الهيئة

1. وضع الخطة العامة للمجلس ولجانه.
2. وضع جدول أعمال جلسات المجلس.
3. الفصل في الاعتراضات المحالة إليها.
4. إصدار قواعد تنظيم أعمال المجلس ولجانه بما لا يتعارض مع نظام المجلس ولوائحه.
5. إصدار قواعد تنظيم أعمال المجلس ولجانه والتعديل عليها.
6. تفسير قواعد عمل المجلس واللجان.
7. تفسير القواعد والإجراءات التنفيذية لعمل الهيئة.
8. الرقابة المالية اللاحقة على صرف المجلس.

استقلالية مجلس الشورى

يستقل المجلس في تنظيم شؤونه المالية والإدارية عن أجهزة الدولة، ولكن دون الخروج عن القواعد العامة للأنظمة المالية والإدارية المعمول بها، وتوفر له هذه الاستقلالية الحصانة والمرونة.

- ✓ الرقابة السابقة: تقوم بها إدارة الرقابة المالية داخل المجلس. –لا وزارة المالية–
- ✓ الرقابة اللاحقة: تقوم بها الهيئة العامة للمجلس. –لا ديوان المراقبة العامة–
- ✓ الشؤون الإدارية: يتولاها الأمين العام للمجلس بموجب نظام المجلس ولوائحه.
- ✓ الشؤون الوظيفية: يتم شغر المرتبتين الرابعة عشر والخامسة عشر بموافقة الملك مباشرة، دون عرض الأمر على مجلس الوزراء (على خلاف بقية الأجهزة الحكومية) كما لا يتطلب شغل وظائف المجلس الأخرى موافقة وزير الخدمة المدنية.

@Lawgeekery

العلاقة بين السلطات في النظام السياسي والدستوري السعودي

العلاقة بين السلطتين التشريعية "التنظيمية" والتنفيذية

يشارك مجلس الشورى مع مجلس الوزراء في رسم السياسة الداخلية والخارجية حسبما نص عليه نظام المجلسين، فقرارات مجلس الشورى ترفع إلى الملك الذي يأمر بإحالتها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت القرارات بعد موافقة الملك عليها.

العلاقة بين السلطة القضائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية

تحظى السلطة القضائية في النظام السعودي بالاحترام ولهذا تتقدم السلطات في النظام الأساسي للحكم، الذي أكد استقلالية القضاء؛ إلا أن ذلك لا يعني انعدام العلاقة بينه وبين السلطتين التنظيمية والتنفيذية. فتعد وزارة العدل جزءًا من السلطة التنفيذية؛ ولكنها بدورها في شؤون القضاء.

نظام القضاء 1390هـ

وزارة العدل

تتمثل العلاقة بين الوزارة والمحاكم من خلال اختصاص الوزارة بالآتي:

أ. الإشراف الإداري والمالي على المحاكم والدوائر القضائية.
ب. اقتراح كل ما يتعلق برفع مستوى العدالة، ورفعه للجهات العليا في الدولة.
ج. نشر الأحكام القضائية المختارة بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى.
د. الترخيص للقضاة بالإجازات في حدود أحكام نظام الخدمة المدنية.
هـ. التفتيش على أعمال القضاة.

مجلس القضاء الأعلى

انحصرت اختصاصاته بموجب نظام القضاء 1395هـ في أربعة أنواع:

- اختصاص إداري: كل مايتعلق بالأمور الوظيفية لرجال السلك القضائي.
- اختصاص قضائي:
  أ. سلطة الترجيح عند اختلاف الرأي في الهيئة العامة كمحكمة التمييز.
  ب. حسم الخلاف بين الهيئة العامة ووزير العدل.
  ج. مراجعة الأحكام الصادرة بالقتل أو القطع أو الرجم والتصديق عليها.
- اختصاص تنظيمي: وضع القواعد التي تسير عليها المحاكم في المستقبل.
- اختصاص استشاري:
  أ. النظر في المسائل التي يرى وزير العدل ضرورة تقرير مبادئ عامة فيها.
  ب. النظر في المسائل التي يرى ولي الأمر ضرورة النظر فيها من قبل المجلس.
  ج. إبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالقضاء بناءً على طلب وزير العدل.

نظام القضاء 1428هـ

وقد أدخل نظام القضاء الجديد ١٤٢٨هـ تعديلات على العلاقة بين وزارة العدل والمجلس بحيث احتفظت الوزارة ببعض الاختصاصات ونقلت بعضها إلى المجلس الأعلى للقضاء.

- تم نقل اختصاصات الوزارة القضائية إلى المجلس مثل: الترخيص بإجازات القضاة والتفتيش على أعمال القضاة
- تم تغيير مسمى المجلس إلى المجلس الأعلى للقضاء ونقلت اختصاصاته القضائية إلى المحكمة العليا.
- احتفظت وزارة العدل بالإشراف الإداري والمالي على المحاكم وكتابات العدل، واقتراح كل ما يتعلق برفع مستوى العدالة في الدولة.
- يقوم مجلس الوزراء –بموجب سلطتيه التنظيمية والتنفيذية- إلى جانب مجلس الشورى بإقرار الأنظمة القضائية وكل ما يتعلق بترتيب شؤون القضاء .
- أما فيما يتعلق بتعيين القضاة وترقياتهم وعزلهم، فمن اختصاصات الملك بوصفه رئيس للدولة.

النظام السياسي والدستوري السعودي

لم يتعرض النظام الأساسي للحكم لشكل النظام السياسي السعودي، ولكن يمكن تكييف طبيعته من خلال المقارنة بين خصائصه وخصائص الأنظمة السياسية الأخرى:

- النظام السعودي مقارنةً بالنظام البرلماني
- النظام السعودي مقارنةً بالنظام الرئاسي
- النظام السعودي مقارنة بالنظام المجلسي
- خصوصية النظام السياسي السعودي

مستوى العلاقة بين السلطات يحكمه شكل النظام السياسي والدستوري الذي تعمل في ظله.

- ✓ **فالنظام البرلماني: تتسم العلاقة بين السلطات فيه بالمرونة.**
- ✓ **أما الرئاسي: فهناك انفصال عضوي ووظيفي بين السلطات، إلا أن التعاون بينها ضرورة يفرضها الواقع.**
- ✓ **أما النظام المجلسي "السويسري" فالعلاقة فيه تتسم بالدمج بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.**

@Lawgeekery

النظام السياسي والدستوري السعودي

النظام السعودي مقارنةً بالنظام البرلماني

يتميز النظام البرلماني بميزة الفصل المرن بين السلطات، مع وجود تعاون وتوازن بينهم. وينفرد بخاصيتين رئيستين هما:

* أولًا: ثنائية السلطة، وذلك بوجود رئيس للدولة يسود ولا يحكم ولا يساءل، ورئيس فعلي للسلطة التنفيذية يقوم بالمهمة الأساسية ويسأل عنها أمام البرلمان.

وهذه خاصية لا تتوفر في النظام السعودي، لأن الملك يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، كما أن صلاحياته واسعة بصفته مرجع السلطات الثلاث في الدولة.

* ثانيًا: المسؤولية الوزارية، فالحكومة "السلطة التنفيذية" مسؤولة أمام البرلمان "السلطة التشريعية" عن أعمالها، ويحق له إسقاطها.

وهذا غير موجود في النظام السعودي لأن أي من طرفي المعادلة لا يحق له إسقاط الآخر. فالتوازن إذًا غير موجود.

أما بالنسبة للتعاون بين السلطات فهو مطلب أساسي وقد نص عليه النظام الأساسي للحكم، وهو ليس خاصية ينفرد بها النظام البرلماني دون غيره.

ومن هنا ينضح أنه لا يمكن القول بأن النظام السعودي يتفق في خصائصه مع النظام البرلماني.

النظام السعودي مقارنةً بالنظام الرئاسي

يتميز النظام الرئاسي بخاصيتين لا تتوفران في النظام البرلماني والمجلسي، وهما:

* أولًا: الجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، فالرئيس هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية. وهو مسؤول أمام الرأي العام والكونجرس "السلطة التشريعية". ولا يوجد في هذا النظام مجلس للوزراء، ولا مسؤولية وزارية، ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة.

إلا أن النظام السعودي لا يتشابه مع الرئاسي في هذه الخاصية؛ ذلك أن الجمع بين المنصبين في النظام السعودي ليس مقيدًا بالرقابة.

* ثانيًا: الفصل شبه التام بين السلطات، فهناك فصل عضوي ووظيفي بين السلطات، إلا أن الفصل لا يخلو من تعاون.

وهنا فالنظام السعودي يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات كما أكد على ذلك النظام الأساسي للحكم، ولكنه يختلف عن فصل النظام الرئاسي، لأنه من حيث التطبيق فصل عضوي لا وظيفي. ففي النظام السعودي يمارس مجلس الوزراء سلطة مزدوجة "تشريعية وتنفيذية".

إذًا فلا وجود لأوجه تشابه بين النظامين الرئاسي والسعودي.

النظام السعودي مقارنة بالنظام المجلسي

يتميز النظام المجلسي بخاصيتين هي:

* أولًا: تركيز السلطة في يد البرلمان، بحيث يدمج السلطتين التشريعية والتنفيذية على اعتبار أنه الممثل الحقيقي لرغبات الشعب، ويقوم البرلمان ممارسة السلطة التنفيذية عن طريق اختيار رئيس للوزراء يباشر مهامه تحت إشراف البرلمان.

وهذا مالا ينطبق على حالة النظام السعودي.

* ثانيًا: تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان. فلا تتمتع السلطة التنفيذية بالاستقلال لأنها تعد جزءًا من السلطة التشريعية. وبالتالي يتولى البرلمان الإشراف الكامل على كل مايتعلق بالحكومة، وفقًا لذلك فلا يوجد رئيس دولة غير مسؤول، وإنما تعد السلطة التنفيذية بما فيها رئيس الدولة مسؤولة أمام البرلمان.

لذا يبدو مستحيلًا إيجاد قواسم مشتركة بين النظامين السعودي والمجلسي؛ ذلك أن النظام المجلسي ذو طبيعة خاصة ومحدودة التطبيق.

خصوصية النظام السياسي السعودي

يستنتج من خلال المقارنات، بأن النظام السياسي والدستوري السعودي ذو طبيعة خاصة تميزه عن الأنظمة الأخرى.

فالنظام السعودي نظام خاص ذو مرجعية إسلامية.

وترجع خصوصيته للأسباب التالية:

1. وجود فترة زمنية طويلة بين نشأة وتطور النظام السياسي والدستوري السعودي، وكتابة وإقرار النظام الأساسي للحكم.
2. وجود بيئة محافظة لا تتقبل بسهولة مصطلحات دستورية كالبرلمان، السلطة التشريعية، الدستور، التشريع، وغيرها. لذا لم تكن متداولة في أدبيات القانون السعودي.
3. عدم وجود استعمار أجنبي في المملكة -على خلاف معظم الدول العربية- والذي يقوم المستعمر عادة من خلاله بالتأثير على شكل وهوية النظام السياسي للدولة.
4. تأثر المشروع الإصلاحي السياسي والدستوري في بدايته بالموروث الدستوري الإسلامي.

في حال وجود ملاحظات، الرجاء التواصل على البريد الإلكتروني:

ديم إبراهيم الربدي. | Deamalrebdi@gmail.com

تمّ بحمد الله.

للحصول على ملخصات أخرى قم بزيارة المدونة: lawgeekery.wordpress.com